استدراكات أبي ليلى على الخليل في كتاب "العين"

دراسة لغوية

Abu Layla's Addenda to Al-Khalil in the Book "Al-Ayn":
A Linguistic Study

إعداد

د/ مروة محمد عبد العظيم عبد العزيز

الأستاذ المساعد في كلية الآداب جامعة الجوف
وأستاذ أصول اللغة المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بني سويف- جامعة الأزهر

استدراكات أبي ليلى على الخليل في كتاب" العين" دراسة لغوية

مروة محمد عبد العظيم عبد العزيز
قسم أصول اللغة ، في كلية الآداب جامعة الجوف، وفي كلية الدراسات الإسلامية والعربية بني سويف- جامعة الأزهر
البريد الالكتروني: marwaelsherif8@gmail.com

الملخص:

هذه دراسة تتناول بعض مصادر اللغة وهم الأعراب الفصحاء وقد خصصت منهم أبا ليلى الأعرابي، فجمعت ما وقفت عليه من استدراكات له في كتاب العين، فكانت تسعة وثلاثين نصا، وقد قدمت لها بتمهيد تناولت فيه التعريف بأبي ليلى الخراساني، ثم عرضت لاستدراكاته في كتاب العين ودرستها دراسة لغوية فجاءت في مبحثين، وخصصت المبحث الأخير لما لم يعرفه أبو ليلى وصرح به، متبعة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، ثم الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج التي تمخض عنها البحث، ومنها: أن أبا ليلى يُعَدُّ مرجعية معجمية لبعض اللغويين، ومنهم الأزهري، وابن فارس والزبيدي، وابن عباد، وابن سيده، فهؤلاء جميعهم حرصوا على الأخذ منه في مصنفاتهم.

الكلمات المفتاحية: استدراكات، أبو ليلى، معجمات، اللسانيات.

Abu Layla's Addenda to Al-Khalil in the Book "Al-Ayn":
A Linguistic Study

Marwa Muhammad Abd al-Azim Abd al-Aziz
Department of Linguistics, Faculty of Arts, Al-Jouf University, and Faculty of Islamic and Arabic Studies, Beni Suef, Al-Azhar University
Email: marwaelsherif8@gmail.com

Abstract:
This study examines some of the sources of the Arabic language, particularly the eloquent Bedouins, with a special focus on Abu Layla al-A'rabi. It compiles 39 texts of his critiques found in the book Al-Ayn. The study begins with an introduction that provides an overview of Abu Layla al-Khurasani, followed by an analysis of his critiques in Al-Ayn, presented in two sections. The final section is dedicated to what Abu Layla explicitly stated he did not know. The study adopts a descriptive-analytical approach and concludes with key findings, including the fact that Abu Layla is considered a lexical reference for some linguists, such as Al-Azhari, Ibn Faris, Al-Zabidi, Ibn 'Abbad, and Ibn Sidah, all of whom relied on his works in their own writings.

Keywords: Critiques, Abu Layla, Lexicography, Linguistics.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

فهذه دراسة تتناول مصدرًا من مصادر اللغة وهم الأعراب الفصحاء، مورد اللغويين، ومدوني النوادر والغريب، عنهم ينقلون اللغة وإليهم يحتكمون فيها، فكانوا سندًا للغويين في توثيقها، وتبوأوا أماكنهم لدى رجال الدولة ورجال اللغة، وجد بعض الولاة في طلبهم، للأخذ منهم، وأخص منهم أبو ليلى الأعرابي، الذي ورد اسمه في أقدم المعجمات العربية كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وكانت استدراكاته على الخليل مرجعا لبعض المعجميين كالأزهري، والجوهري، وابن فارس، وابن سيده، والزبيدي، وكان مما يستلفت النظر الغموض حول اسمه ونسبه ومكانته ومولده ووفاته، فرغم ورود ذكره في المعجمات العربية لم يعرف عنه غير كنيته (أبو ليلى) لا غير، فأردت أن أميط اللثام عن شخصيته، ودراسة استدراكاته في كتاب العين؛ لإبراز مكانته العلمية وإسهاماته اللغوية، فجاء موضوع (استدراكات أبي ليلى على الخليل في كتاب العين دراسة لغوية).

وقد دفعني إلى البحث في هذا الموضوع أسباب عدة، منها:

١. إلقاء الضوء على شخصية أبي ليلى الأعرابي، وإماطة اللثام عما يحيط باسمه ونسبه من غموض.

٢. دراسة استدراكاته على الخليل بن أحمد وبيان ما له وما عليه، لإبراز مكانته العلمية.

٣. ندرة الدراسات المتعلقة بأبي ليلى.

أما عن الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذا البحث، فقد عثرت على دراسة واحدة تناولت الحديث عن أبي ليلى، وقد جاءت تحت عنوان "أبو ليلى الأعرابي ومروياته اللغوية في كتاب العين" [(١)]، وتختلف دراستي هذه عن تلك الدراسة، بأنها تتناول مرويات أبي ليلى بالجمع والدراسة والتحليل، لبيان ما لأبي ليلى وما عليه، وأما الدراسة الأخرى فهي دراسة إحصائية اقتصر فيها المؤلف على جمع مرويات أبي ليلى في كتاب (العين) وتصنيفها دون دراستها أوتحليلها.

هذا بالإضافة إلى دراسات أخرى قريبة من هذه الدراسة اعتنت بالبحث في مرويات الأعراب في كتاب العين، ومنها:

١. "استدراكات عرام السلمي على الخليل بن أحمد في كتاب العين"، للدكتور السيد محمد علي نصر الدين[(٢)].
٢. "عرام بن الأصبغ السلمي: أخباره ومروياته اللغوية"، للدكتور عبد العزيز ياسين عبد الله[(٣)].
٣. "أبو سعيد الضرير ومروياته اللغوية في كتاب العين"، للدكتور عبد العزيز ياسين عبد الله[(٤)].

(١) بحث للدكتور عبد العزيز ياسين عبد الله كلية الآداب – جامعة الموصل– مجلة آداب الرافدين العدد ٤٦، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

(٢) مجلة كلية اللغة العربية المنوفية– جامعة الأزهر، المجلد الثامن والثلاثون العدد الثاني ٢٠٢٣ م.

(٣) مجلة آداب الرافدين – جامعة الموصل– العدد الخامس والخمسون، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

(٤) كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الموصل– العدد الأول، المجلد الثاني عشر، ٢٠٠٥م.

وأما المنهج الذي سرت عليه في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي الذي يقوم على التحليل والإحصاء للألفاظ والصيغ والدلالات التي رويت عن أبي ليلى، أو سمعت منه، أو نسبت إليه.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تأتي في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث:

أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن ماهية الموضوع وأهميته، والدافع إليه، والدراسات السابقة، ومنهجي في معالجة قضاياه.

وأما التمهيد ففيه قمت بالتعريف بأبي ليلى الأعرابي.

المبحث الأول: جاء بعنوان (استدراكات دلالية)، وينقسم إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: الدلالات التي تفرد بها أبو ليلى.

المطلب الثاني: توضيح دلالات الخليل.

المطلب الثالث: تخصيص دلالات الألفاظ أو تعميمها.

المطلب الرابع: تصويب الدلالة.

وأما المبحث الثاني: فعنوانه (استدراكات لفظية) وينقسم إلى مطلبين:

الأول: ما استدركه بذكر لفظ أو صيغة أو جمع.

الثاني: ما استدركه أبو ليلى من الشواهد.

المبحث الثالث: ما لم يعرفه أبو ليلى.

ويلى ذلك خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم ثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث، والله من وراء القصد.

التمهيد

التعريف بأبي ليلى

هو أبو ليلى لا غير هكذا ورد بهذه الكنية في معجم العين الذي يُعَدُّ أول المعجمات العربية ولم يذكر عنه شيئًا، وتكرر ذكره في التهذيب تارة باسم أبي ليلى وتارة بأبي ليلى الأعرابي(١)، وبهذا ورد أيضًا في كثير من المعاجم العربية الأخرى (٢).

ويبدو أن أبا ليلى كغيره من الأعراب الذين طوتهم الأيام والصحف، لم نعثر له على ترجمة وافية، وأغلب ما ورد عنه استنتاجات، فقد رجح الدكتور حسين نصار أنه أبو ليلى الخراساني (٣) معتمدًا على ما ورد عن الزبيدي في تاجه: "وأبو ليلى الخراساني، روى عنه وكيع بن الجراح، قيل: اسمه عبد الله بن ميسرة الحارثي"(٤).

ولم نجد عنه أخبارًا في كتب التراجم والطبقات أكثر مما ورد في التاج، فقد ذكر عنه ابن حجر أنه مجهول ولم يجزم باسمه، فقال: " أبو ليلى الخراساني مجهول يقال: هو عبد الله بن ميسرة الحارثي"(٥)، الكوفي، ويقال

(١) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت: محمد عوض مرعب، (١٢٥/٤، ١٥٦)، (١٥١/٦، ١٩٥)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى٢٠٠١م.

(٢) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، (٢٧٧/٤، ٣٤١)، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (٥٣٨/٧)، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

(٣) المعجم العربي، نشأته وتطوره، حسين نصار، ٢٣٠/١، دار مصر ، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، ت: جماعة من المختصين، (٣٠/ ٣٧٨)، (ل ي ل)، المجلس الوطني للثقافة –الكويت، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م).

(٥) لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (٧/ ٤٨٠) ، ت: دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

الواسطي، روى عن أبى عكاشة الهمداني وجماعة، وكناه أبا إسحاق وتارة أبا عبد الجليل، وهو ضعيف الحديث، وقد روى عنه وكيع"[١].

وأبو عكاشة الهمداني الكوفي مجهول [٢]، وأما وكيع بن الجراح فقد ذكرت عنه كتب التراجم أنه ولد (١٢٩هـ) بالكوفة، وتفقه وحفظ الحديث، وتوفي (١٩٧ هـ) [٣].

ولم نقف على شيء من أخبار أبي ليلى غير ما ذكر، ولا توجد أية إشارة إلى نسبه أو ميلاده أو حتى وفاته، ولا غرابة في ذلك فهو كغيره من أعراب البادية الذين غابوا عنّا هُويةً ونسبًا، فلم يعرف " عنهم من أخبارهم إلا اليسير، ولا يذكر لهم من آثارهم إلا ما روته عنهم بعض المصادر اللغوية، وقد يكون أحدهم علمًا في زمانه، موثق الرواية، لكنه لم يحظ بأسباب الشهرة مثلما حظي بها الآخرون من الأعراب الفصحاء الذين سكنوا الحواضر"[٤].

وقد رجح حسين نصار أن أبا ليلى من الأعراب الذين أوردهم عبد الله بن طاهر (ت٢٣٠ هـ)[٥] إلى خراسان ومدينتها نيسابور، أيام إمرته عليها التي بدأت عام (٢١٣هـ) [٦]، يقول الحموي: "لما قدم عبد الله بن طاهر نيسابور وأقدم معه جماعة من فرسان طرسوس وملطية وجماعة من أدباء الأعراب منهم عرّام وأبو العميثل وأبو العيسجور وأبو العجنّس وعوسجة وأبو العذافر

(١) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، ت: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، (١/ ٣٦٨)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٢) تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، (ص٦٥٩)، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

(٣) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، (١٣/ ١٦٦)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

(٤) أبو ليلى ومروياته اللغوية في كتاب العين، ص٤.

(٥) المعجم العربي، ٢٣٠/١.

(٦) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، (٩/ ٤٩٥)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

وغيرهم فتفرّس أولاد قواده وغيرهم بأولئك الفرسان، وتأدبوا بأولئك الأعراب، وبهم تخرّج أبو سعيد الضرير، واسمه أحمد بن خالد، وكان وافى نيسابور مع عبد الله بن طاهر، فصار بهم إماما في الأدب"[١].

ويبدو أن هؤلاء الأعراب كانوا من الكثرة بحيث ذكر أبو حامد الخرزنجي في مصادره كتابًا باسم نوادر الأعاريب الذين كانوا مع ابن طاهر[٢].

ولعل أبا ليلى ممن طويت أخبارهم وأسماؤهم، واندرجوا في مجاهيل عبارة وغيرهم في الأخبار والروايات التي سمت بعضهم ممن ورد إلى خراسان.

ومن الجدير بالملاحظة أن عددًا من النصوص التي رويت في العين عن أبي ليلى جاء مصحوبا ذكره بعرام، حيث ورد في موضعين (لم يعرفه أبو ليلى ، ولا عرام) [٣]، وورد في ثلاثة مواضع (لم يعرفه أبو ليلى، وعرفه عرام) [٤].

وعرام هذا هو عرام بن الأصبغ السّلمي(ت٢٧٥هـ) [٥]، من الأعراب الذين أوردهم ابن طاهر إلى خراسان، وورد ذكرهم في رواية ياقوت الحموي.

(١) معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: إحسان عباس، (١/ ٢٥٤)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م.

(٢) الأعراب الرواة، عبد الحميد الشلقاني، ص١٧٨، المنشأة العامة طرابلس- ليبيا، الطبعة الثانية١٣٩١هـ -١٩٨٢م.

(٣) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (٣٠٥/١)، (ع ص ن)، (٣٢٥/١)، (ع س ت)، دار ومكتبة الهلال.

(٤) العين، (٢٦٧/١)، (ع ش م)، (٣١١/١)، (ع ص ب)، (٣١٥/١)، (ع ص م).

(٥) الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، (٤/ ٢٢٣)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - مايو ٢٠٠٢ م.

يضاف إلى ذلك ما ورد في التهذيب، من أن أبا الهيثم الرازي كان يرجع إلى أبي ليلى، وقد نقل كثيرًا عن أبي ليلى، يقول الأزهري: "وأخبرني المنذريّ عن أبي الهيثم قَال: قال لي أَبو ليلى الأعرابيّ ولصاحب لي كنّا نختلف إليه: (أَنْت بُلْبُلٌ قُلْقُل، وصاحبُك هَذَا حِثْوَلٌّ قِثْوَل)[1].

فدل ذلك على أن أبا الهيثم قد عاصر أبا ليلى، ومعروف عن أبي الهيثم الرازي أنه كان عالمًا بالعربية، صحيح الأدب، وكانت وفاته سنة (ت٢٧٦ هـ) في خلافة المعتصم بالله "[2].

وبناء على ما سبق، واعتمادًا على ما ورد في العين والتهذيب، وما ورد في كتب التراجم، وما ذكره ياقوت الحموي يمكن أن نستنتج ما يأتي:

١. أن أبا ليلى كان من علماء القرنين الثاني والثالث الهجري، فقد روى عنه وكيع بن الجراح المتوفي عام (١٩٧ هـ)، وكذلك كان أبو ليلى معاصرًا لعرام السلمي(ت٢٧٥هـ)، وأبي الهيثم الرازي(ت٢٧٦ هـ).
٢. وإذا كان أبو ليلى قد عاصر عرام وهو من الأعراب الذين وفدوا مع ابن طاهر إلى نيسابور، ونص عليه ياقوت الحموي، يمكننا إذا أن نؤيد ما ذهب إليه الدكتور حسين نصار، من أن أبا ليلى كان مع الأعراب الذين أوردهم ابن طاهر إلى نيسابور.
٣. وإذا علمنا أن ولاية عبد الله بن طاهر على خراسان كانت سنة (٢١٣هـ)، أدركنا أن أبا ليلى قد انتقل إلى نيسابور في ذلك الوقت وعاش تحت إمرة ابن طاهر، ومن المرجح "أن تكون وفاته في الربع الثاني من القرن الثالث الهجري"[3].

---

(١) تهذيب اللغة، (٩/ ٨٠).

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، (ص١١٨)، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

(٣) أبو ليلى ومروياته اللغوية في كتاب العين، ص٧.

المبحث الأول

استدراكات دلالية

من خلال تتبع استدراكات أبي ليلى في كتاب (العين) وجدنا أن عددًا كبيرًا من النصوص التي وردت عنه تتعلق بالجانب الدلالي، وهي دلالات متنوعة، يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

الأول: دلالات تفرد بها أبو ليلى، ولم يذكرها الخليل.

الثاني: توضيح لدلالات ذكرها الخليل، وفصَّل أبو ليلى القول فيها.

الثالث: ما جاء بتعميم الدلالة أو تخصيصها.

الرابع: ما جاء بتصويب الدلالة، وفيما يأتي تفصيل ذلك.

المطلب الأول

الدلالات التي تفرد بها أبو ليلى

ويراد بها مرويات أبي ليلى التي وردت بإضافة دلالات جديدة إلى الألفاظ ، لم يذكرها الخليل، وجاءت موافقة لما ورد في كتب اللغة والمعاجم العربية.

ولعلها كانت في الأصل تعليقات له قد كتبت في هامش كتاب العين ثم أدخلها النساخ في تضاعيف الكتاب؛ لاستحالة أن يروي الخليل بن أحمد المتوفى (١٧٥هـ)عن أبي ليلى الأعرابي المعاصر لعرام السلمي المتوفي(٢٧٥هـ).

المُسبَع:

جاء في العين: "وعبد مُسبَع في لغة هذيل عبدٌ مترف. ويقال: ترك حتى صار كالسَّبُع لجرأته على الناس، وهو في لغة الدّعيّ، قال العجاج[١]:

إنّ تميما لم يُراضِعْ مُسْبَعا ولم تلده أمّه مقتّعا

(١) الرجز لرؤبة، مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد، ص٩٢، دار ابن قتيبة– الكويت.

قال أبو ليلى: والمُسْبَعُ: الراعي الذي أغارت السباع على غنمه، فهو يصيح بالسباع وبكلابه، ... **وقال أبو ليلى** وعرّام: المسبع ولد الزنى..، ويقال هو الذي ينسب إلى سبعة آباء في العُبُودة أو في اللؤم ، وقالوا: المسبعُ أيضًا: الذي ولد لسبعة أشهر، فلم تنضجه الشّهور في الرّحِمِ ولم تُتَمَّم"(١).

إن المتأمل فيما جاء في العين يجد أن (المُسبَع) يُعَدُّ واحدًا من ألفاظ المشترك اللفظي، فقد ورد له دلالات خمس:

الأولى: العبد المترف في لغة هذيل.

الثانية: الذي ترك حتى صار كالسَّبُع لجرأته على الناس، أراد بذلك المهمل.

الثالثة: الدَّعيّ الَّذِي لَا يُعرَفُ أَبوهُ في لغة دون عزوها، وعزاها الصاحب بن عباد لبني تميم(٢).

الرابعة: الذي فِي العُبودِيَّةِ إِلَى سَبْعَةِ آباءٍ، أَو فِي اللُّؤْمِ.

الخامسة: الَّذِي يُولد لسبعة أشهر.

وأضاف أبو ليلى دلالتين أخريين:

أولهما: الراعي الذي أغارت السباع على غنمه، وهذه دلالة جديدة استدركها أبو ليلى على الخليل بن أحمد، وبالنظر في كتب اللغة والمعاجم وتتبع دلالات اللفظ فيها نجد أن هذه الدلالة قد جاءت موافقة لما ذكره ابن السكيت، حيث يقول:" ويقال: قد أَسْبَعَ الرُّعْيان، إذا وقع السَّبُع في ماشيتهم " (٣).

(١) العين (٣٤٤/١).

(٢) المحيط في اللغة، الصاحب، إسماعيل بن عباد، ت: محمد حسن آل ياسين، (١/ ٣٧٥)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

(٣) إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: محمد مرعب، (ص١٧٩)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

وكذلك تناقلها اللغويون في معاجمهم ولم ينسبوها لأبي ليلى، وذلك كابن دريد في جمهرته[١]، ونسبها الأزهري والجوهري لأبي سعيد الضرير، ولكن بكسر الباء جاء في التهذيب: "المُسبِع بكسر الباء وَزعم أَن معناهُ: أَنه قد وَقع السبَاع فِي مَاشِيَته فَهُوَ يَصِيح ويصرخ"[٢].

والدلالة الثانية: ولد الزنا، وهو قريب من الدعي، وقد نسبت هذه الدلالة أيضًا لعرام السلمي، وذكرها ابن عباد في محيطه، ولم ينسبها لأحد[٣]، ومثله ابن ابن سيده [٤].

وذكر ابن فارس الدلالتين في مجمله، وزاد دلالة أخرى، فقال: المسبع "الذي تموت أمه فيتولى إرضاعه غيرها" [٥]، وهو قريب من معنى المهمل؛ لأنّه إذا ماتَتْ أمُّه فقد أُهمِل.

وذهب ابن فارس إلى أن هذه الدلالات جميعها لا تخرج عن أصلين: " أَحَدُهُمَا فِي الْعَدَدِ، وَالْآخَرُ شَيْءٌ مِنَ الْوُحُوشِ"[٦].

وإذا أمعنا النظر في تلك الدلالات السابقة وجدنا أن القاسم المشترك بينها جميعًا – كما يقول الدكتور محمد حسن جبل – هو (تعدَّى الحيز الخاص إلى غيره للاغتذاء ونحوه)[٧]، فالمترف والمهمل قد تعدا الحيز الخاص

---

(١) جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، (١/ ٢٩٠) ، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

(٢) تهذيب اللغة، (٢/ ٧١)، تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: أحمد عبد الغفور عطار، (١٢٢٧/٣)، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

(٣) المحيط في اللغة، (١/ ٣٧٥).

(٤) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ، ت: خليل إبراهم جفال، (١/ ٣٢٩)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

(٥) مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ت: زهير عبد المحسن، ص٤٨٤، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

(٦) مقاييس اللغة، (١٢٨/٣).

(٧) المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، محمد حسن حسن جبل، (٩٥٠/٢)، =

وزادا عن الحد المعروف، وكذلك الدعي وابن الزنا تعدا الحيز الخاص إلى حيز من ينسبا إليه، وكذلك من وقع السباع في غنمه، فقد تعدى السبع الحيز الخاص إلى حيز آخر للاغتذاء.

وبناء على ما سبق يُعَدُّ استدراك أبي ليلى السابق على العين من قبيل بيان دلالة جديدة للفظ (المسبع)، وقد جاءت هذه الدلالات موافقة لما جاء عن العرب، وتناقلها اللغويون بعده في معاجمهم.

الظَّلْم

ورد في العين: "الظَّلْمُ: ماء الأسنان كأنه يقطر منها. **وقال أبو ليلى:** الظلم صفاء الأسنان وشدة ضوئها، قال[١]:

إذا ما رنا الرائي إليها بطرفه غروب ثناياها أضاء وأظلما"[٢].

إن المتأمل في النص السابق يجد أن أبا ليلى قد أضاف دلالة جديدة للفظ، فالدلالة الرئيسة الواردة في العين عن الخليل: الظَّلْم ماء الأسنان، وإليها ذهب ابن السكيت [٣]، والفارابي[٤]، وزاد الجوهري: " وهو كالسواد داخلَ عظْم السِنّ من شدَّة البياض"[٥].

=

مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

(١) لم أقف على قائله، وقد ورد البيت في التهذيب،(٢٧٧/١٤)، (ظ ل م)، ولسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، (٣٧٧/١٢)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، والتاج، (٣٩/٣٣)، (ظ ل م) غير منسوب، والرواية فيهم: إذا ما اجتلى الرائي.

(٢) العين، (١/ ٢٧٧)، (ع ض ر).

(٣) الكنز اللغوي في اللَسَن العربي، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (ص١٩١)، ت: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي – القاهرة.

(٤) معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ت: دكتور أحمد مختار عمر، (١/ ١٣٠)، دار الشعب – القاهرة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

(٥) الصحاح، (٥/ ١٩٧٨)، (ظ ل م).

وأضاف أبو ليلى دلالة أخرى، فقال: " الظَّلْم: صفاء الأسنان وشدة ضوئها"، واستدل على هذه الدلالة بالبيت السابق، وقد ورد فيه لفظان يطلقان على الأسنان:

الأول: (الغروب)، والثاني: (أظلما) من ظلم الأسنان، يقال: أَظْلَمَ الثَّغْرُ: إذا تلألأ عَلَيْهِ كَالْمَاءِ الرَّقِيق من شدَّة رَفيفه، أراد بذلك ذكر الفروق الدقيقة بين الألفاظ، وإن لم ينص عليها صراحة، وقد مال الأزهري إلى هذه الدلالة، فقال مفرقا بين الغروب والظَّلْم " قَالَ شَمِر: الظَّلْم بَيَاض الْأَسْنَان كَأَنَّهُ يعلوه سَواد، والغُروب مَاء الْأَسْنَان"(١).

وصرح نشوان الحميري بأن الدلالة الثانية هي الأصح، حيث قال: "الظَّلْم: ماء الأسنان..، ويقال: الظَّلْم: صفاء الأسنان وبريقها، وهو الأصح"(٢).

وقد وردت دلالة أبي ليلى في الجذر(ظلم) من كتاب العين غير منسوبة له، جاء فيها: الظلم "ويقال الماءُ الجاري على الأسنان من صَفاء اللَّوْنِ لا من الرِّيقِ..، ويقال: الظلم صفاء الأسنان وشدة ضوئها" (٣).

وأيّا ما كان الأمر فإن الدلالة المذكورة والمنسوبة لأبي ليلى تعد من الإضافات الجديدة، ومما يحسب لأبي ليلى دقة عبارته في تفسيره للفظ (الظَّلْم) وهي (صفاء الأسنان وشدة ضوئها)، واستشهاده على دلالاته، وقد ذكر اللغويون هذه الدلالة، وحكم بعضهم عليها بأنها أصح من الدلالة الأولى(ماء الأسنان).

(١) تهذيب اللغة، (١١/ ٢٥٩)، (ظ ل م)، (١٤/ ٢٧٧)، (ش ن ب).

(٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، ت: حسين بن عبد الله العمري، وآخرون، (٧/ ٤٢٤١)، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

(٣) العين، (٨/ ١٦٢)، (ظ ل م).

العيشوم

جاء في العين: "العَيْشُوم: ما هاج من الحُمّاض ويَبِس، الواحدة بالهاء. **قال أبو ليلى:** هي عندنا نبتٌ دقيق طُوال يُشبهُ الأَسَل[١]، محدّد الرّأس كأنّها شوك تُتخذُ منه الحُصُر الدِّقاقُ المصبَّغة، قال ذو الرمة[٢]:

كما تناوح يوم الريح عَيْشومٌ"[٣]

نلاحظ في النص السابق أن أبا ليلى في استدراكه قد ذكر دلالة جديدة للفظ (العيشوم) مرجحًا إياها ومخالفًا بذلك لما رآه الخليل، فقد ذكر أنه نبتٌ دقيق طويل يُشبهُ الأَسَل، محدّد الرّأس كأنّها شوك يتخَذُ منه الحُصُر، وهو في استدراكه على الخليل لم يخطئه، فهم ذلك من عبارته: (هي عندنا) الأمر الذي يشير إلى وجود تفسير آخر للفظ.

ولم يكن أبو ليلى اللغوي الوحيد الذي اختلف مع الخليل في تفسيره للفظ، فقد ورد عن الأزهري أن " العَيشوم: نبتٌ غير الحُمَّاض، وَهُوَ من الخُلَّة يشبه الثُّدَّاء[٤]"[٥].

وزاد الحميري دلالة أخرى للفظ، فذكر أنه نوع من الشجر، صوته إذا هبت فيه الريح يشبه أصوات الإبل[٦].

وبتتبع كتب اللغة والمعاجم وجدنا حرص اللغويين على إثبات التفسيرات الواردة في لفظ (العيشوم) دون عزوها إلى أصحابها، يقول الصاحب بن عباد: " العَيْشُوْمُ: ما هَاجَ من الحُمّاضِ ويَبِسَ، ونَبْتٌ طَويلٌ دُقَاقٌ تُعملُ منه الحُصُرُ،

(١) نبات لهُ أغصانُ كثيرةُ دِقاقُ، لا وَرَقَ له، ينظر: العين،(٣٠١/٧)، (س ل أ)

(٢) ينظر: ديوان ذي الرمة، تقديم وشرح: أحمد حسن بج، ص٢٥٧ ، بلفظ (تجاوب) بدل (تناوح) ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى١٤١٥هـ –١٩٩٥م.

(٣) العين، ٢٦٦/١، (ع ش م).

(٤) هو نَبْتٌ له ورقٌ كأَنّه ورقُ الكُرّاثِ، وقُضْبانٌ طوالٌ يدقُّها النّاسُ وهي رَطْبَةٌ، فيتخذون منها أَرْشِيَة يسْقُونَ بِها، ينظر: المحكم، ٣٧١/٩،(ث د أ).

(٥) تهذيب اللغة، ٢٨٥/١، (ع ش م)

(٦) شمس العلوم، ٤٥٥٥/٧.

وشَجَرٌ صَوْتُه إذا وقعت فيه الرّيحُ كصوتِ الأَثْلِ؛ وهو يُشْبِهُه أيضًا "[١]، وتبعه في ذلك ابن سيده، وابن منظور، والزبيدي[٢].

واقتصر الزمخشري على دلالة أبي ليلى، فقال: "وهو نبت دَقِيق طَوِيل محدد الأطْرَاف كَأَنَّهُ الأسل يتَّخذ مِنْهُ الحصر الدقاق"[٣].

وخلاصة القول:

إن في حرص اللغويين كابن فارس، وابن سيده، وغيرهما على ذكر دلالة أبي ليلى للفظ (العيشوم) مع الدلالات الأخرى، واقتصار بعضهم على دلالته كالزمخشري، وإن لم ينسبوها إليه دليل على أهمية استدراك أبي ليلى.

أعصرت:

جاء في العين: "والجارية إذا حرُمت عليها الصلاة، ورأت في نفسها زيادة الشباب فقد أَعْصَرَتْ فهي مُعْصِر بلغت عصر شبابها..، **قال أبو ليلى:** إذا بلغت قرب حيضها، وأنشد[٤]:

جاريةٌ بِسَفَوان دارهَا تمشي الهُوَيْنَا مائلاً خمارُها

يَنْحَلُّ من غُلْمَتِها إزارُها قد أعْصَرَتْ، أو قد دنا إعصارها[٥]

وبتتبع كتب اللغة والمعاجم نجد أن قولهم: أعصرت الجارية فهي معصر، قد ورد بمعنيين:

---

(١) المحيط في اللغة، ٢٩٧/١، ٢٩٨، (ع ش م)

(٢) ينظر: المحكم، ٣٨٧/١، ولسان العرب، ٤٠٣/١٢، وتاج العروس، ٩٧/٣٣، (ع ش م).

(٣) الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، ٣٧٠/٣، دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية.

(٤) ورد البيت منسوبًا لمَنْصُورُ بْنُ مَرْثَدٍ الأَسدي في اللسان، (٥٧٦/٤)، (ع ص ر)، ومنسوبا لمَنْظُور بنِ حَبَّةَ، ينظر: التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، ت: عبد العليم الطحاوي، إبراهيم إسماعيل الأبياري، وآخرون، (١١٧/٣)، (ع ص ر)، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

(٥) العين، (١/ ٢٩٤، ٢٩٥)، (ع ص ر).

الأول: دخلت في الحيض.

والثاني: دنت من الحيض.

ولعل الخليل قد أراد الدلالة الأولى بقوله: " إذا حرُمت عليها الصلاة، ورأت في نفسها زيادة الشباب"، ومعلوم أن المرأة يحرم عليها الصلاة إذا حاضت أي: دخلت في الحيض، ومن حاضت وبلغت كَأَنَّهَا دخَلتْ في عصرِ شبابِها، وبهذه الدلالة قال ابن السكيت: " المعصر: الفتاة حين تدخل في الحيض"(١).

وإليها مال الجوهري، فقال: " والمُعْصِرُ: الجارية أوَّل ما أدركتْ وحاضت يقال: قد أعْصَرَتْ، كأنَّها دخلت عَصْرَ شبابها أو بَلَغتْهُ"(٢).

وقد علل ابن الأعرابي تسمية الحائض بالمُعْصِر، بقوله: "لِأَنَّهَا تُحبس فِي الْبَيْت يجْعَل لَهَا عَصرًا"(٣).

وذهب آخرون إلى أنها " سميت مُعْصِرًا؛ لأنها تغيرت عن عصرها"(٤).

وأما الدلالة الثانية (دنت من الحيض) فبها قال أبو ليلى، وإليها مال ابن قتيبة، والفراء، فالمُعْصِر من الْجَوَارِي الَّتِي دنت من الحيض ولمَّا تحِض (٥)، وقيل سميت بذلك ؛ " لانعصار رحمها "(٦).

---

(١) الألفاظ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: فخر الدين قباوة، (ص٢٢٨)، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

(٢) الصحاح ، (٢/ ٧٥٠)، (ع ص ر).

(٣) تهذيب اللغة، (٢/ ١٣)، (ع ص ر).

(٤) مقاييس اللغة، (٤/ ٣٤٢)، (ع ص ر).

(٥) ينظر: غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: عبد الله الجبوري، (٢/ ٣٦٠)،مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧، وتهذيب اللغة، (٢/ ١٢)، (ع ص ر).

(٦) الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، ت: أحمد فريد المزيدي، (٤/ ١٢٨٤)، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

وقد ذكر ابن فارس استدراك أبي ليلى منسوبًا إليه، فقال: "قال الخليل وغيره: الجارية إذا رأت في نفسها زيادة الشباب فقد أعصرت، وهي معصر بلغت عصر شبابها وإدراكها. قال أبو ليلى: إذا بلغت الجارية وقربت من حيضها فهي معصر"(١).

وبهذا يُعَدُّ استدراك أبي ليلى من قبيل ذكر دلالة جديدة للفظ، حيث أضاف دلالة أخرى للفظ لم يقل بها الخليل، وتناقلها غير واحد من اللغويين.

العَصْف:

جاء في العين: "العَصْفُ: ما على ساق الزّرع من الورق الذي يبس فتفتّت. **قال أبو ليلى:** هو عندنا دقاق التبن الذي إذا ذري البيدر صار مع الريح كأنّه غبار، وقال عرّام: هو أن تؤخذ رءوس الزرع قبل أن تُسَنْبِلَ فتعلفه الدّوابُّ، ويترك الزّرع حتى ينشو، أو يكتنز، فيكون أقوى له وأكثر لنُزْله، وأنكر ما سواه"(٢).

ورد في النص السابق للعصف دلالات ثلاث:

الأولى: ورق الزرع الذي يبس فتفتت.

الثانية: دقاق التبن الذي تعصف به الريح عند الذّر فتفرقه عن الحب، وهذه دلالة أبي ليلى.

الثالثة: وهي لعرام السلمي: العصف من عصف الزرع وهو أن تؤخذ رءوس الزرع قبل أن تُسَنْبِلَ، ويترك الزّرع حتى ينشو، فيكون أقوى له.

وما ذكره أبو ليلى من استدراك يُعَدُّ من قبيل إضافة دلالة جديدة للفظ تبين ذلك من عبارته حيث صدرها بقوله: "هو عندنا"، وهذا يشير إلى رأيه وتفسيره الخاص للفظ، ولم ينكر الدلالة الأولى، بخلاف ما فعله عرام السلمي فقد أنكر كل ما خالف قوله.

---

(١) مقاييس اللغة، (٤/ ٣٤١)، (ع ص ر).

(٢) العين، ٣٠٦/١، (ع ص ف).

وإذا تتبعنا كتب اللغة والمعاجم نجدها امتلأت بتلك الدلالات جميعها، فمن اللغويين من رجح دلالة عرام، وهو الصاحب بن عباد[١] حيث اقتصر عند تفسيره للفظ على دلالة عرام، دون نسبتها إليه.

ورجح الزجاج الدلالتين الأوليين، فقال: "والعصف ورق الزرع، ويقال: التِّبْن هو العصْفُ"[٢].

ومنهم من ذكر الدلالات السابقة جميعها دون ترجيح، كالأزهري، وابن فارس، وابن منظور[٣].

والذي نميل إليه هو قبول تلك الدلالات جميعها فالعصف يُعَدُّ من ألفاظ المشترك اللفظي، وقد حفلت كتب التفسير بهذه الدلالات عند تفسيرهم قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢] فلم يذكروا للعصف دلالة واحدة، ولكن ذكروا لها أوجهًا: "أحدها: أنه ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد وتعصفه الرياح فتأكله المواشي وثانيها: قال أبو مسلم: العصف التبن ..؛ لأنه تعصف به الريح عند الذر فتفرقه عن الحب..، وثالثها: قال الفراء: هو أطراف الزرع قبل أن يدرك السنبل ورابعها: هو الحب الذي أكل لبه وبقي قشره"[٤].

وأمَّا ما ذهب إليه عرام السلمي من إنكار الدلالات الأخرى ومن بينها دلالة أبي ليلى فهذا ما لا يمكن قبوله، حيث وردت دلالة أبي ليلى منسوبة لابن عباس – رضي الله عنهما–، يقول البغوي: "وقال ابن عباس في رواية

(١) ينظر: المحيط في اللغة، ٣٣٩/١، (ع ص ف).

(٢) معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، ٩٧/٥، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، ٢٦/٢، ومقاييس اللغة، ٣٢٨/٤، ولسان العرب، ٢٤٧/٩، (ع ص ف).

(٤) مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي، ٢٩٢/٣٢، ٢٩٣، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

الوالبي: هو التبن. وهو قول الضحاك وقتادة. وقال عطية عنه: هو ورق الزرع الأخضر إذا قطع رؤوسه ويبس"(١)

ومما يحسب لأبي ليلى في استدراكه تفصيل وتوضيح دلالة اللفظ، ووصفه وصفًا دقيقًا، حيث قال: " دقاق التبن الذي إذا ذري البيدر صار مع الريح كأنّه غبار"، وهذا ما لم نجده عند اللغويين بعده حيث اكتفوا في تفسيرهم للفظ بعبارة (التبن)، أو (قشور التبن) (٢)، فضلا عن ذلك تناسب دلالة أبي ليلى مع المعنى المحوري لمادة (ع ص ف) الذي هو "قَشْرٌ وإذهابٌ بقوة لما هو نَحْوُ الغِلافِ أو اللِحاء للحَبّ والزرع"(٣).

الأَعْفَكُ:

جاء في العين: "الأعفك: الأحمق. **وقال أبو ليلى:** الأعفكُ: الذي لا يُحسنُ عَمَلا، ولا خير عنده، قال(٤):

صاح ألم تعجب لقول الضيطر الأعفك الأحدل ثم الأعسر"(٥)

إن من يمعن النظر في استدراك أبي ليلى يجده قد أضاف دلالة أخرى إلى جانب دلالة الخليل، حيث ذكر الخليل الأعفك بمعنى الأحمق.

وبالتتبع للفظ في كتب اللغة والمعاجم، نجده لا يستعمل إلا في الصفات المذمومة، يقول ابن فارس: " العين والفاء والكاف أصل صحيح، وهو لا يدلّ إلا على صفة مكروهة"(٦).

---

(١) معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: عبد الرزاق المهدي، ٣٣٢/٤، دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ.

(٢) لسان العرب، ٢٤٧/٩، (ع ص ف).

(٣) المعجم الاشتقاقي المؤصل، ١٤٧٥/٣، (ع ص ف).

(٤) لم أقف على قائله، وقد ورد غير منسوب في التهذيب، (٢٠٩/١)، ولسان العرب، (٤٦٨/١٠)، وتاج العروس، (٢٧٦/٢٧).

(٥) العين، (١/ ٢٠٦)، (ع ك ف).

(٦) مقاييس اللغة، (٤/ ٥٥)، (ع ف ك).

ومن بين الصفات المذمومة التي أثبتها الخليل للأعفك (الحماقة)، حيث قال: الأعفك: الأحمق، وزاد الأزهري المعنى توضيحًا فقال: "الأحمق الذي لا يثبت على كلمة واحدة ولا يتمُّ أمرًا حتى يأخذ في غيره، قال: وهو المخلَّع من الرجال"[١]، أراد بذلك من به هَبْتَة، أَو مس، والهَبْتَةُ: ذهاب العقل[٢].

ومن الدلالات التي أضافها أبو ليلى" الأعفكُ: الذي لا يُحسنُ عَمَلا، ولا خير عنده"، وذكر ابن فارس هذا المعنى ولم ينسبه لأبي ليلى [٣]، وزاد ابن سيده في مخصصه: "الأخْرَق الَّذِي لَا يُحْسِنُ العملَ"[٤].

ومن يمعن النظر في دلالتي أبي ليلى والخليل يلاحظ تقاربهما، إذ الجامع بين الذي لا يحسن عملا، والأحمق هو (نُقصان العقل والفِطنة).

نوى:

ورد في العين: "نَوَى القوم، أي: انْتَوَوا. والنَّوى: نَوَى التَّمْر وأشباهه من كلّ شيء، والجميع: النَّوَى، والواحدةُ: نواةٌ. وقد نَوَّتْ وأَنْوتِ البُسرةُ، إذا انعقدتْ نَواتها..، **قال أبو ليلى:** أكل الرّجل التَّمْر ونَوَى، أي: رمى بنواته وأنشد[٥]:

ويأكلُ التَّمْرَ ولا يَنْوي النَّوَى [٦]

يأتي الفعل (نوى) في كتب اللغة لمعان[٧] كثيرة، منها:

١. البُعد.

٢. النِّيَّة.

٣. التَّحَوُّل من دارٍ إلى دارٍ أخْرى

(١) تهذيب اللغة، (١/ ٢٠٩)، (ع ك ف).

(٢) تاج العروس، (٢٠/ ٥٢٥)، (ع ف ك).

(٣) مقاييس اللغة، (٤/ ٥٦)، (ع ف ك).

(٤) المخصص، (١/ ٢٦٨).

(٥) لم أقف على قائله، وورد في الجمهرة منسوبا لأبي زيد، ينظر: جمهرة اللغة، (٣/ ١٢٦٠).

(٦) العين، ٣٩٤/٨، (ن و ى).

(٧) ينظر: العين، ٣٩٤/٨، (ن و ى)، وتهذيب اللغة، ٣٩٩/١٥، (ن و ى).

٤. النَّوى: الوَجه الذِي يُقْصد، يقال: وفلانٌ يَنْوي وَجه كَذَا، أَي: يقْصده، من سَفر أَو عَمل.

وبالتأمل في نص العين السابق نجد أن أبا ليلى قد أضاف دلالة جديدة للفظ، حيث استعمل الفعل نوى بمعنى: رمى بنواة التمر، وهذه دلالة لم تذكر من قبل، ولم يكتف أبو ليلى بذكر اللفظ ودلالته، وإنما استشهد عليه بقول الراجز: (ويأكلُ التَّمْرَ ولا يَنْوي النَّوَى)؛ لتأكيد المعنى في النفوس.

ولأهمية استدراك أبي ليلى، فقد حرص اللغويون ممن جاءوا بعده على إثبات هذه الدلالة، وإن لم ينسبوها إليه، كابن دريد الذي نسبها إلى أبي زيد حيث قال: "ونَوى النَّوَى وأنوَى، إذا أخرجه من التَّمْر. وَأنْشد أَبُو زيد: وَيَأْكُل التمرَ وَلَا يَنوي النَّوى"(١)، ونسبها الأزهري إلى ابن الأعرابي(٢)، وسار على نهجهما ابن سيده، وابن منظور"(٣).

وبناء على ما سبق ففي حرص اللغويين على ذكر استدراك أبي ليلى دليل على أهميته.

المطلب الثاني
توضيح دلالات الخليل

الأضاة:

ورد في العين: "أضو: بالغدير"(٤).

وجاء في الهامش بعدها: "ورد بعد هذه العبارة في الأصول المخطوطة: **قال أبو ليلى:** الأضاة عندنا موضع مستدير يكون في القاع من الأرض فتندفع

(١) جمهرة اللغة، ١٢٦٠/٣، (ن و ى).
(٢) تهذيب اللغة، ٤٠١/١٥، (ن و ى).
(٣) المخصص، ٤٦٩/٤، ولسان العرب، ٣٤٩/١٥، (ن و ى).
(٤) العين، (٧/ ٧٤)، (ض أ و).

فيه السيول فيمتلىء ويتحير فيه الماء، وربما طفح فذهب بعض مائه، والجمع الأضا"[١].

ورد استدراك أبي ليلى السابق في تعليقات المحققين لكتاب العين، ولعل عدم ذكره في المتن يرجع إلى وقوف المحققين عليه في حواشي النسخ أو أنهما من زيادات النساخ، وقد آثرت ذكره ضمن استدراكات أبي ليلى؛ لأمرين:

أولهما: أنه مروي عن أبي ليلى صراحة.

وثانيهما: ما نص عليه المحققون من وروده في الأصول المخطوطة.

والمتتبع للفظ (الأضاة) في كتب اللغة والمعاجم يجده يدور حول المعاني الآتية:

الأول: الغدير، وبها قال الخليل، أراد بالغدير مستنقع ماء المطر صغيرًا كان أو كبيرًا [٢]، وتبعه في ذلك الفارابي، والجوهري، وابن عباد[٣]، وجعل ابن دريد الأضاة الغدير في الغلظ من الأَرْض خاصة[٤].

الثاني: الأضاة: الماء المستنقع من سيل أو غيره، وبها قال ابن قتيبة[٥]، وأبو الحسن الهنائي[٦]، والأزهري، وابن سيده[٧]، والفيروز آبادي[٨].

---

(١) العين، (٧/ ٧٥)، (ض أ و).

(٢) العين، (٤/ ٣٩٠)، (غ د ر).

(٣) ينظر: معجم ديوان الأدب، (٤/ ١٦٢)، والصحاح ، (٦/ ٢٢٧٠)، (أ ض و)، والمحيط في اللغة، (٨/ ٦٥)، (أ ض و).

(٤) جمهرة اللغة، (١/ ٢٤٢)، (أ ض و).

(٥) الجراثيم، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: محمد جاسم الحميدي، (٢/ ١٦)، وزارة الثقافة– دمشق.

(٦) المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن، ت: محمد بن أحمد العمري، (ص٤٤٧)، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

(٧) تهذيب اللغة، (١٢/ ٦٩)، (ض أ و)، والمحكم، (٨/ ٢٥٥)، (ض أو).

(٨) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، (ص١٢٥٩)، (أ ض و)، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ط١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

الثالث: مَسيل الماءِ إلى الغدير المتَّصل بالغَدِير[١].

الرابع: موضع مستدير يكون في القاع من الأرض فتندفع فيه السيول فيمتلئ ويتحير فيه الماء، وربما طفح فذهب بعض مائه، وبها قال أبو ليلى، وقريب منه ما قاله ابن فارس الأضاة: "مكان يستنقع فيه الماء كالغدير"[٢].

والمتأمل في الدلالات السابقة جميعها يجدها متقاربة فالغدير القطعة من السيل يغادرها السيل أي: يتركها، ولذلك سمي غديرًا؛ لِأَن السَّيْل غادرَه[٣]، وهو وهو نفسه الماء المستنقع من سيل أو غيره الذي يكون في قاع الأرض.

والفرق بينها أن أبا ليلى وابن فارس قد جعلا الأضاة الموضع نفسه الذي يبقى به ماء السيول، وجُلّ اللغويين أطلقوا الأضاة على الماء الموجود بذلك الموضع على عادة العرب في تسمية الشَّيْء باسم غَيره إذا كان معه أَو من سبَبه.

ولعل أهم ما يميز دلالة أبي ليلى هي دقته في الوصف، وقدرته على التعبير عن المعاني بشكل واضح وذلك حيث يقول: "موضع مستدير يكون في القاع من الأرض فتندفع فيه السيول فيمتلئ ويتحير فيه الماء، وربما طفح فذهب بعض مائه".

فقد تميزت عبارة أبي ليلى السابقة بالوصف الدقيق للدلالة، الأمر الذي يجعل القارئ يشعر وكأنه يرى كل شيء أمامه، مستخدمًا في ذلك الألفاظ المناسبة التي تعبر عن المعنى بوضوح.

(١) تهذيب اللغة، (١٢/ ٦٩)، (ض أ و)، والمحيط في اللغة، (٨/ ٦٥)، (أ ض و).
(٢) مقاييس اللغة، (١/ ١١٢)، (أ ض و).
(٣) جمهرة اللغة، (٢/ ٦٣٣)، (غ د ر).

المُضَلَّع:

"والمُضَلَّعة من الثياب: التّي وشيُها مثل الضِّلَع. **قال أبو ليلى:** هو المسبّر، قال[1]:

تَجَافَى عن المأثور بيني وبينها وتُدني عليها السابريّ المضلّعا"[2].

جاء في العين تفسير الثياب المضلعة بالتي وشيها كالأضلاع، أراد بذلك المَوْشِيّة بخطوط كالأَضْلاع.

وفسرها أبو ليلى بالمسبَّر بالباء، لعله أراد بذلك الرقيق من الثياب، ولم يقل بهذه الدلالة أحد من العلماء، فلم يسمع عن العرب (ثوب مُسَبَّر)، وإنما ورد عنهم (ثوب سابري)، أي: رقيق، يقول ابن دريد: " كل رقيق من الثياب البيض عندهم سابري، وهو منسوب إلى سَابُور"[3].

وتفسير أبي ليلى المضلع بالمسبر لا وجه له إلا أن يكون قد أراد (المُسَيَّر) بالياء وليس بالباء، فيكون اللفظ بذلك قد أصابه التصحيف، وهذا هو ما نميل إليه، وذلك لأمور ثلاثة:

أولهما: مكانة أبي ليلى العلمية، وقد اتضح ذلك من خلال المعايشة لنصوصه واستدراكاته على العين التي جاءت موافقة لما جاء عن العرب والتي تناقلها عنه أصحاب المعاجم المتأخرة عن الخليل فيما بينهم، أضف إلى ذلك أمانته العلمية التي اتسم بها، والتي ظهرت من خلال استدراكاته، كل ذلك يجعلنا نستبعد أن يأتي أبو ليلى بما لم يسمع عن العرب، فقد كان إذا سئل عن شيء لم يَسْمَع عنه، أو لا يعرفه لا يتحرج من قول: "لا أعرفه".

ثانيهما: ما ورد عن اللغويين من تقارب دلالة لفظي (المسير) بالياء ، و(المضلع من الثياب)، فمن خلال التتبع الدقيق لمادتي (ض ل ع)،

(١) قائله امرؤ القيس، ينظر: ديوانه، شرح: عبد الرحمن المصطاوي، ص ١٢٦، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

(٢) العين، (١/ ٢٨٠)، (ع ض ل).

(٣) جمهرة اللغة، (١/ ٣١٠)، (س ب ر)، والصحاح، (٢/ ٦٧٥)، (س ب ر).

و(س ي ر) في كتب اللغة والمعاجم، وجدنا أن المضلع من الثياب الذي تكون خطوطه عريضة شبه الأضلاع[١].

يقول الفارابي: "ثَوْبٌ مُضَلَّعٌ، أي: مُوَشّى على هيئةِ الأضْلاعِ"[٢]، وتَضْليعُ الثوبِ: جَعْلُ وَشْيِهِ على هيئة الأضلاع[٣].

وكذلك فسر اللغويون المسير من الثياب، بأنها ثِيَاب ذَات خطوط كَالسيور[٤]، يقول الأزهري: " بُرْد مسير إِذا كَانَ مخطَّطًا"[٥].

وبناء على ذلك فيكون أبو ليلى قد أراد بقوله: (المسير) في تفسير المضلع من الثياب (الذي فيه خطوط كالسيور).

والثالث: ما ورد في كتب اللغة في تفسير المضلع بالمسير بالياء[٦]، وليس بالباء، يقول الصاحب بن عباد: "والمُضَلَّعُ من الثِّيَابِ: المُسَيَّرُ"[٧].

كل ذلك يرجح أن يكون لفظ أبي ليلى قد أصابه التصحيف.

وخلاصة القول: إن ما ذكره أبو ليلى من استدراك على العين وإن أصابه تصحيف – على الأرجح– يُعَدُّ من قبيل التوضيح لدلالة الخليل، حيث أراد تفسير عبارة الخليل: (التي وشيُها مثل الضِّلَع)، أي: الذِي فِيهِ سُيُورٌ وخُطُوط، واستشهد عليه ببيت امرئ القيس السابق.

---

(١) ينظر: المحكم، (١/ ٤١٠)، (ض ل ع)، أساس البلاغة، (١/ ٥٨٥)، (ض ل ع)، وتهذيب اللغة، (١/ ٣٠٤)، (ع ض ل).

(٢) معجم ديوان الأدب، (٢/ ٣٦٤).

(٣) الصحاح، (٣/ ١٢٥١)، (ض ل ع).

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، (٣/ ١٢١)، والصحاح، (٢/ ٦٩١)، والقاموس المحيط، (ص٤١٢)، ولسان العرب، (٤/ ٣٩٠)، وتاج العروس، (١٢١/١٢)، (س ي ر).

(٥) تهذيب اللغة، (١٣/ ٣٤)، (س ي ر).

(٦) ينظر: القاموس المحيط، (ص٧٤٢)، والمخصص، (٣٨٢/١)، ولسان العرب، (٢٢٦/٨)، وتاج العروس، (٢١/ ٤٢٥)، (ض ل ع).

(٧) المحيط في اللغة، (١/ ٣١٤)، (ض ل ع).

العِجْلَة:

ورد في العين: "والعِجْلَةُ: المزادة، والإداوة الصغيرة، ويُجْمَعُ على عِجالٍ وعِجَلٍ..، **قال أبو ليلى:** العِجْلَة: المِطْهَرَةُ والمزادة".(١)

يتضح مما جاء في العين أن الخليل قد فسر العجلة بالمزادة والإداوة الصغيرة، وقال أبو ليلى: " المِطْهَرَةُ والمزادة"، ومن يمعن النظر في استدراك أبي ليلى السابق يجده يحتمل أمرين:

أولهما: أن يكون ما ذكره أبو ليلى (المطهرة) بدل (الإداوة) من باب التفسير والتوضيح لدلالة الخليل، وبذلك لم يضف أبو ليلى دلالة جديدة للفظ، ويقوي هذا الاحتمال أمور، منها:

١. ميل أكثر أهل اللغة إلى تفسير العجلة بالإداوة، يقول ابن فارس: "العجلة: الإداوة الصغيرة..، وإنما سميت بذلك لأنها خفيفة يعجل بها حاملها"(٢)، فلو كانت الإداوة غير المطهرة، لذكروا في تفسيرهم العجلة المطهرة وذلك على عادة أهل اللغة في جمعهم للأقوال المختلفة عند تفسيرهم للفظ.

٢ . إن المتتبع للفظي (الإداوة والمطهرة) في كتب اللغة والمعاجم، يجد أن أكثر اللغويين قد مالوا إلى تفسير أحد اللفظين بالآخر، دون ذكر فروق بينهما، بقولهم : "والإدَاوَة المِطْهَرَة"(٣).

٣ .أن صاحب العين نفسه قد فسر الإداوة بالمطهرة(٤)، فلو كان أبو ليلى يرى بينهما فرقًا لنبه على ذلك، كما كان يفعل في المواضع التي يختلف فيها مع الخليل(٥).

---

(١) العين، (٢٢٧/١، ٢٢٨)، (ع ج ل).

(٢) مقاييس اللغة، (٢٣٨/٤، ٢٣٩)، والمحكم،(١/ ٣٢٥)، (ع ج ل).

(٣) ينظر: الجراثيم، (٤٢٣/١)، ومعجم ديوان الأدب،(١٩٥/٤)، وتهذيب اللغة، (١٤/ ١٧٢)، (د و ى)، والصحاح، (٦/ ٢٢٦٦)، والمخصص، (٦/٣)، ومختار الصحاح، (ص١٩٣)، معجم متن اللغة، أحمد رضا ، (١٥٦/١) ، دار مكتبة الحياة – بيروت، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨ م.

(٤) العين، (٩٥/٨)، (أ د و).

(٥) ينظر: استدراكه في دلالتي التصتع، والعصام.

والاحتمال الثاني: أن يكون أبو ليلى قد أراد باستدراكه تصحيح دلالة الخليل، وكأنه بذلك يرى فرقًا بين اللفظين، وهو رأي له وجاهته أيضًا، فقد نص بعض أهل اللغة على أن المِطْهَرَةُ: إناء يتَّخَذُ من أُدُم للماء[١]، والأُدُم جمع أديم وهو الجلد المدبوغ[٢].

وأما الإداوة فهي إناء صغير من جلد يتخذ للماء كالسطيحة، وقيل: إنما تكون إداوة إذا كانت من جلدين قوبل أحدهما بالآخر[٣].

وعليه يكون تفسير اللغويين المطهرة بالإداوة من باب التفسير بذكر الشبيه، كأنهم أرادوا بذلك أن المطهرة إناء يشبه الإداوة، يقول ابن سيده: "والمِطْهَرَةُ: الإداوةُ، على التشبيه بذلك "[٤].

وأيّا ما كان الأمر فإن استدراك أبي ليلى السابق له وجاهته، سواء أراد به توضيح دلالة الخليل، أو تصحيحها، ولكن يؤخذ عليه أن عبارته ينقصها مزيد من الإيضاح، الأمر الذي فتح باب الاحتمالات في تفسير قوله.

العَرْج:

جاء في العين: " والعُرْجَةُ: موضع العَرَجِ من الرِّجْلِ. وجمع الأعرج عُرْجان. والعرجاء: الضَّبُعُ، خلقه فيها. وجمعه: عُرْج.. **قال أبو ليلى:** العَرْجُ من الإبل ثمانون إلى تسعين فإذا بلغت مِائَةً فهي هُنَيْدة، وجمعه: أعْرُجٌ وعُرُوجٌ... ويقال: العَرْجُ: القطيع الضَّخْمُ من الإبل نحو خمسمائة، وجمعه: أعراج"[٥].

---

(١) المحيط في اللغة، (٣/ ٤٣١)، (ط هـ ر).

(٢) المُغْرِب في ترتيب المُعرِب، أبو الفتح ناصر الدين المطرزي، ت: محمود فاخوري – عبد الحميد مختار، (٣٣/١)، دار أسامه بن زيد، حلب – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ م.

(٣) المحكم، (٩/ ٤٥١)، (و دأ)، ولسان العرب، (١٤/ ٢٥)، وتاج العروس(٣٧/ ٥١)، ((أ د و).

(٤) المحكم، (٤/ ٢٤٦)، وتاج العروس، (١٢/ ٤٤٥)، (ط هـ ر).

(٥) العين، (١/ ٢٢٣) (ع ر ج).

ورد في النص السابق أن العرج لفظ يطلق على الكثير من الإبل نحو خمسمائة، وحده أبو ليلى بثمانين إلى تسعين ما لم تصل إلى المائة، فإذا بلغت مائة سميت هُنَيْدة.

وبالبحث في كتب اللغة والمعجمات نجد أن اللغويين أجمعوا على أن العرج جماعة الإبل، ولم يتفقوا على عددها، فأقل ما قيل في عددها سبعون وأكثره ألف، فعن أبي عبيدة العرج: مائة وخمسون وفويق ذلك. وقال الأصمعي: إذا بلغت الإبل خمسمائة إلى ألف، قيل: عَرْج [1]، وقال ابن دريد: هي مَا بَين الثلاثمائة بعير إِلَى الأربعمائة[2]، وقيل: إذا جَاوَزت الإبل المائتينِ وقاربت الألف فَهي عَرْجٌ وعُروجٌ وأعراج، وقال ابن السّكيت: العَرْج من الإبل نحوٌ من الثَّمَانِينَ[3].

ومن اللغويين من لم يحدها بعدد، فعن كراع: "يقال للكثير من الإبل العَرْجُ والعِرْجُ"[4].

ويلاحظ من خلال ما سبق أن أبا ليلى في استدراكه على العين قد بيَّن دلالة لفظ العرج وفصَّل معناه.

عرش البئر:

ورد في العين: " وعرش البئر: طيُّها بالخشب. **قال أبو ليلى:** تكون بئر رخو الأسفل والأعلى فلا تمسك الطيّ؛ لأنها رملة فيُعْرِشُ أعلاها بالخشب بعد ما يطوى موضع الماء بالحجارة، ثم تقوم السقاة عليه فيستقون، قال[5]:

وَمَا لِمَثَابَاتِ الْعُرُوشِ بَقِيَّةٌ إِذَا اسْتُلَّ مِنْ تَحْتِ الْعُرُوشِ الدَّعَائِمُ" [6]

---

(١) التقفية في اللغة، أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي، ت: خليل إبراهيم العطية، ص٢٣٥ – مطبعة العاني – بغداد ١٩٧٦م.

(٢) جمهرة اللغة، (١٣٠٣/٣).

(٣) تهذيب اللغة، (٢٢٩/١).

(٤) المنتخب من كلام العرب، ص٥١٤.

(٥) البيت للقطامي، المثابة: مقام الساقي ينظر: ديوانه ت: محمود الربيعي، ص٢٧٧، الهيئة المصرية للكتاب ٢٠٠١م.

(٦) العين، (١/ ٢٤٩) (ع ر ش).

يلاحظ من النص السابق أن أبا ليلى لم يختلف مع الخليل في دلالة: قولهم: عَرْش البئر: طَيُّها بالخشب، وإنما حاول تفسير عبارة الخليل نظرًا لما فيها من اقتضاب قد لا يعرفه إلا أهل البوادي والأعراب، فبين أن البئر لرخاوة أسفلها وأعلاها لا تمسك الطي، فيعرش أعلاها بالخشب بعد ما يطوى موضع الماء بالحجارة، ثم يقوم السقاة عليه فيستقون.

وقريب مما ذكره أبو ليلى، ما جاء في التهذيب عن أبي زيد: " بِئْر معروشة، وهي التي تُطوَى قدرَ قامةٍ من أَسفلها بالحجارة ثمَّ يُطوَى سائرها بالخشب وحدَه فذلك الخشبُ هو العرش، يقال منه عرشت البئر أعْرِشُها، فإذا كانت كلُّها بِالحجارة فهي مطويةٌ وليست بمعروشة" (١).

وفسره ابن بري بأنه " بِنَاءٌ يُبْنَى مِنْ خشب عَلَى رَأْسِ البِئْرِ يَكُونُ ظِلالاً، فإِذا نُزِعَت القَوَائمُ سَقَطَتِ العُرُوشُ" (٢).

ولم يكتف أبو ليلى بتفصيل دلالة اللفظ، وإنما استشهد بقول القطامي السابق؛ لتأكيد تلك الدلالة في النفوس، وتقريبها إلى الأذهان، لمن لم يعرفها ويشاهدها، فالحجارة التي تطوى بها البئر من أسفل تكون بمثابة الدعائم التي تستند عليها العروش، فإذا نزعت الدعائم سقطت العروش.

وقد استشهد بهذا الشاهد كثير من اللغويين ممن جاءوا بعد الخليل في معاجمهم(٣)، ولم نجد في معاجمهم استدراك أبي ليلى إلا عند ابن فارس في مقاييسه الذي ذكره دون نسبته إلى أبي ليلى، فقال: " قال بعضهم: تكون البئر

(١) تهذيب اللغة، (١/ ٢٦٥) (ع ر ش).

(٢) تاج العروس، (١٧/ ٢٥٤) (ع ر ش).

(٣) تهذيب اللغة،(١/ ٢٦٥) (ع ر ش)، المُنَجَّد في اللغة، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن، ص١٠٥، ت: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م، الصحاح، ١٠١٠/٣، مقاييس اللغة، ٢٦٦/٤،المحكم، ١/ ٣٦٢، أساس البلاغة،٦٤٣/١.

رخوة الأسفل والأعلى فلا تمسك الطي؛ لأنها رملة، فيعرش أعلاها بالخشب، يوضع بعضه على بعض، ثم يقوم السقاة عليه فيستقون"[١].

عصبت أفواه القوم:

جاء في العين: " **قال أبو ليلى:** عصبت أفواه القوم عصوبًا، إذا لصق على أَسنانهم غبار مع الريق وجفت أرياقهم. ويقال: عَصَبَ القوم يعصب عصوبًا إذا اجتمع الوسخ على أسنانهم من غبار، أو شدّة عطش، فإذا غُسِل أو مُسِحَ ذهب"[٢].

إن المتتبع لاستعمالات لفظ (العصب) في كتب اللغة والمعاجم يجد أن (عصب القوم)، و(عصب الفم والريق)، قد ورد بمعنيين:

الأول: اتساخ الأسنان من غبار ونحوه، كشدة عطش أو خوف، وإلى هذه الدلالة مال ابن سيده، فقال: " وعَصَب الْفَم يَعْصِبُ عَصْبًا وعُصُوبًا: اتسخت أَسنانه من غُبَار، أَو شدَّة عَطش"[٣].

والثاني: اجتماع الريق على الأسنان، وجفافه، يقول أبو عمرو: عصب الفم: "إذا اجتمع الريق عليه ويبس"[٤].

وبه قال ابن السكيت، وابن قتيبة: "وفي الفم العصب خفيف، وهو أن يخثر الريق، فييبس على الأسنان والشفتين من عطش، أو خوف"[٥]، وإليه مال ابن دريد، والأزهري، والصاحب بن عباد[٦]، وهذه الدلالة قريبة مما ذكره أبو

(١) مقاييس اللغة، ٤/ ٢٦٦،(ع ر ش).
(٢) العين، (١/ ٣٠٩)، (ع ص ب).
(٣) المحكم ، (١/ ٤٥٣)، لسان العرب، (١/ ٦٠٧)، تاج العروس، (٣/ ٣٧٨)، (ع ص ب).
(٤) الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني، (٢/ ٢٦٩،٢٧٦)، باب العين، ت: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة١٣٩٤ هـ -١٩٧٤م.
(٥) الكنز اللغوي في اللسان العربي، (ص١٩٥)، والجراثيم، (١/ ١٨٨).
(٦) ينظر: جمهرة اللغة، (١/ ٣٤٨)، وتهذيب اللغة، (٢/ ٢٨)، والمحيط في اللغة، (١/ ٣٤٣)، (ع ص ب).

ليلى، "عصبت أفواه القوم عصوبًا: إذا لصق على أَسنانهم غبار مع الريق، وجفت أرياقهم".

غير أن ما يميز دلالة أبي ليلى هي دقة عبارته، وتقريبه بين المعنيين، فالغبار الذي يجتمع مع الريق على الأسنان يُعَدُّ وسخًا، فإذا غُسِل أو مُسِحَ ذهب، وقد سار على دربه ابن فارس، فقال: " ويقال: عصب الفم، وهو ريق يجتمع على الأسنان من غبار، أو شدة عطش"(١).

وبذلك يُعَدُّ ما ذكره أبو ليلى من استدراك من قبيل التوضيح والتفسير لدلالة الخليل.

العصر:

جاء في العين: "والإعصار: الغبار الذي يستدير ويسطع..، والعَصَرُ: الملجأ، والعُصْرةُ أيضًا، والمُتَعَصَّرُ والمعْتَصَرُ..، وقال أبو دُوَاد في وصف الفرس(٢):

مِسَحٌّ لا يواري العير منه عَصَرُ اللّهْبِ

قال أبو ليلى: اللّهْب: الجبل، والعَصَرُ: الملجأ، يقول: هذا العَيْرُ إن اعتصر بالجبل لم ينج من هذا الفرس"(٣).

يُعَدُّ لفظ (العصر) من ألفاظ المشترك اللفظي في اللغة، فقد ذكرت له كتب اللغة والمعاجم العربية معان كثيرة، منها:الدَّهْرُ، والعَصْرَانِ: اللَّيْلُ والنَّهار..، والعَصْرُ: العَشِيُّ، والرّيَاحُ المُثيرةُ(الغبار)، والعَصْر: الحبس والمنع، والعَصْرُ: العَطِيَّةُ، والعَصَر الملجأ والمنجا(٤).

(١) مقاييس اللغة، (٤/ ٣٣٩)، (ع ص ب).

(٢) ينظر: ديوان أبي دواد الإيادي، ت: أنوار محمود الصالحي، وأحمد هاشم السامرائي، ص٤٦، دار العصماء- دمشق، الطبعة الأولى١٤٣١هـ -٢٠١٠م.

(٣) العين، (١/ ٢٩٥، ٢٩٦)، (ع ص ر).

(٤) المحيط، (١/ ٣٢٦، ٣٢٧)، البارع في اللغة، (ص١٠٣، ١٠٤)، جمهرة اللغة، (٢/ ٧٣٨)، الصحاح، (٢/ ٧٤٨، ٧٤٩)، والمحكم، (١/ ٤٣٠)، (ع ص ر).

ولكثرة المعاني التي يأتي لها لفظ العصر فقد وضّح أبو ليلى بعد الشاهد السابق أن الشاعر أراد بالعصر الملجأ، وباللهب: الجبل حتى لا يتوهم البعض أن المراد بعصر اللهب: غبار اللهب، كما ورد عن بعض أهل اللغة "يعني بالعَصَر جمع الإعصار، أي: الغبار"(١).

وبهذا المعنى فسر ابن فارس العصر في الشاهد السابق، فقال: "العصر: الملجأ، يقال اعتصر بالمكان: إذا التجأ إليه"(٢).

وخلاصة القول:

إن استدراك أبي ليلى السابق على العين يُعَدُّ من قبيل توضيح الدلالة، فلم يأت أبو ليلى بدلالة جديدة للفظ، حيث ورد في العين دلالة العصر على الملجأ، ضمن المعاني التي يأتي لها لفظ العصر، ونظرًا لكثرة الدلالات التي يحتملها اللفظ، ودفعًا لتوهم أن يكون المراد به الغبار لاقترانها بكلمة اللهب، أراد أبو ليلى توضيح دلالته في الشاهد السابق.

العُصْمَة:

ورد في العين: " والأَعْصَمُ: الوَعلُ، وعُصْمَتُهُ بياضه في الرّسغ، شبه زَمَعة الشاة.. **قال أبو ليلى:** هي عُصْمَة في إحدى يديه من فوق الرُّسغ إلى نصف كراعه، قال(٣):

قد يَتْرُكُ الدّهُر في خَلْقَاء راسيةٍ وَهْيًا وينزل منها الأعصم الصَّدعا(٤).

بالتأمل في النص السابق نجد أن الخليل بن أحمد قد فسر عُصْمة الوعل بالبياض الذي يكون في الرسغ، وهو تفسير يتسم بالعموم والشمول، إذ لم يحدد إذا كان البياض في يديه جميعًا أو إحدى يديه، وبمثله قال الأصمعي،

(١) العين، (١/ ٢٩٥، ٢٩٦)، (ع ص ر).

(٢) مقاييس اللغة، (٤/ ٣٤٤)، (ع ص ر).

(٣) البيت للأعشى ، ينظر: ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، ص١٠١، مكتبة الآداب – الجماميز.

(٤) العين، (١/ ٣١٤)، (ع ص م).

وابن قتيبة، وابن عباد حيث فسروا الأعصم من الوعول بـ "الذي في ذراعيه بياض"[١].

وأما أبو ليلى ففي استدراكه زاد المعنى توضيحًا وتفصيلا وذلك بأمور ثلاثة:

الأول: جعل العُصْمَة في الوعول خاصة ببياض في إحدى يديه.

والثاني: حدد موضع البياض بقوله: "ما فوق الرُّسغ إلى نصف كراعه"، والكراع هو ما دون الكعب، وأما الخليل فقد جعله في الرسغ دون تحديد.

والثالث: استدرك ما فات الخليل من الاستشهاد، واستشهد على الدلالة المذكورة ببيت الأعشى وإن لم ينسبه إليه.

وقد وردت هذه الدلالة عن النضر بن شميل، فقد نقل الأزهري عنه قوله: "الأعصم: الذِي يُصِيب البياضُ إِحْدَى يَدَيْهِ فَوق الرُّسْغ"[٢]، وإليها ذهب ابن دريد، وابن سيده[٣].

وبناء على ما سبق يُعَدُّ استدراك أبي ليلى على العين من قبيل توضيح الدلالة وتفصيلها، وذلك لما وجده في عبارة الخليل من العموم والشمول.

ولعل أهم ما يميز أبو ليلى عن غيره في تخصيصه للفظ هو دقة التحديد، وذلك بقوله: "من فوق الرُّسغ إلى نصف كراعه"، وهذا التحديد الدقيق لم ينص عليه اللغويون.

العِكمُ:

جاء في العين" عكم: يقال: عكمتُ المتاع أعكِمُه عَكْما إذا بسطت ثوبًا وجمعت فيه متاعًا فشددته فيكون حينئذ عِكمة، والعِكمان عدلان يشدّان من

(١) ينظر: الصحاح ، (٥/ ١٩٨٦)، والجراثيم، (٢/ ٢٧١)، والمحيط في اللغة، (١/ ٣٤٨)، (ع ص م)، مجمل اللغة، (ص٦٧١)، (ع ص م).

(٢) تهذيب اللغة، (٢/ ٣٥)، (ع ص م).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة، (٢/ ٨٨٧)، (ع ص م)، والمحكم، (١/ ٤٥٧)، (ع ص م).

جانبي الهودج. **قال أبو ليلى:** هما شبه الحقيبتين تكون فيهما ثياب النساء وتكون على البعير والهودج فوقهما، وأنشد:

أيا رب زوِّجْني عجوزاً كبيرةً فلا جَدّ لي يا ربّ في الفتيات
تحدثني عما مضى من شبابها وتطعمني من عِكمِها تَمراتِ"[1]

ذكر الخليل أن العِكمة: العِدل وهو: ما يجمع فيه المتاع ويشد، والعِكمان عِدلان يشدّان من جانبي الهودج، ومما زاد المعنى توضيحًا ما ذكره أبو ليلى من أن العدلين شيئان يشبهان الحقيبتين يوضع فيهما الثياب أو المتاع وتوضعان على البعير والهودج فوقهما.

ويتضح مما سبق أن ما استدركه أبو ليلى على الخليل بن أحمد من قبيل توضيح الدلالة، وهو استدراك لا يقل أهمية عما ذكره الخليل، فالعِدل من الألفاظ المعروفة في البيئة البدوية التي كان أهلها يعيشون حياة التنقل والترحال ويعتمدون على الرعي وتربية البعير، وهذا المعنى كان معروفا في زمن الخليل كما تبين من خلال تفسير الخليل وتعريفه العِكمة بالعِدل، والعِكمان بالعِدلان، ولا شك أن التعريف يكون أوضح من المعرَّف؛ ولذلك لم يسهب الخليل ويزيد في التوضيح، واكتفى بقوله: "عِدلان يشدّان من جانبي الهودج"، فأراد أبو ليلى أن يزيد المعنى وضوحًا، ويقربه إلى الأذهان خاصة وأن هذا المعنى قد لا يعرفه بعض من يعيش في الحضر، فشبَّه العِدلان بحقيبتين يوضع فيهما المتاع، وتوضعان على البعير والهودج فوقهما، واستدرك ما فات الخليل من الاستشهاد على المعنى المذكور.

وبالبحث في كتب اللغة وجدنا أن ذلك التوضيح لم يذكره اللغويون غير أبي ليلى، واستشهد أبو ليلى بالبيتين السابقين لتوضيح المعنى المذكور دون نسبتهما لأحد، وقد حرص بعض اللغويين[2] على الاستشهاد بالبيتين اللذين ذكرهما أبو ليلى دون ذكر استدراكه.

---

(١) العين، (١/ ٢٠٨)، (ع ك م).

(٢) ينظر :مقاييس اللغة، (٤/ ١٠٠)، وأساس البلاغة، (١/ ٦٧٢)،(ع ك م).

معص:

ورد في العين: " مَعِصَ الرّجل مَعَصًا فهو مَعِص ممتعص، وهو شبه الحجل، **قال أبو ليلى:** المَعَصَ يكون في الرّجل من كثرة المشي في مفصل القدم، وهو تكسير يجده الإنسان في جسده من ركض، أو غيره"(١).

المتأمل في النص السابق يدرك أهمية استدراك أبي ليلى على الخليل، لما فيه من التفصيل والتوضيح، حيث جاءت عبارة الخليل مقتضبة، وفسر المعص بقوله: "شبه الحجل"، أراد بذلك الحجل في المشية.

وأما أبو ليلى في استدراكه فكان كالطبيب الذي يصف الداء ويوضح أسبابه، حيث وصف المعص وصفًا دقيقًا، فأشار إلى أنه وجع يكون في الرجل بمفصل القدم بالتحديد، وبين أن سببه هو كثرة المشي أو الركض.

وقد جاء ذلك موافقًا لما ذكره ابن السكيت، حيث قال: المعص: " التواء مفصل الرجل..، وذلك إذا أكثر القيام والمشي"(٢)، وبهذه الدلالة فسر ابن الأثير ما ورد عن عَمْرو بن معد يكرب أنه شَكا إِلَى عُمَر المَعَصَ(٣).

وجعله ابن دريد في العصب، فقال: "والمعص: أَن تَشْتَكِي العصب من كَثْرَة الْمَشْي"(٤).

واكتفى ابن الأعرابيّ بذكر سببه فقالَ: "إِذا أَكثر الرجل من الْمَشي مَعِص، أَي: اشْتَكَى رجلَيْهِ من كَثرة المشي..، وَقال النَّضر: المَعَص: أَن يمتلئ العَصَب من بَاطِن فينتفخَ مَعَ وجع شَدِيد"(٥).

---

(١) العين، (١/ ٣١٥)، (ع ص م).

(٢) الألفاظ، لابن السكيت، (ص٩٣).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن الأثير، (٤/ ٣٤٢)، ت: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٤) جمهرة اللغة، (١/ ٣٠٥)، (ب ذ م).

(٥) تهذيب اللغة، (٢/ ٣٧)، (ع ص م).

وزاد الجوهري، فقال: " المَعَصُ – بالتحريك–: التواءٌ في عَصَبِ الرجلِ، كأنَّه يقصُر عصبُها فتتعوَّج قدمُه ثم يسوِّيه بيده"(١).

والجدير بالذكر أنه من خلال التتبع للفظ (المعص) في المعاجم العربية، وجدنا من اللغويين(٢) من نقل عبارة الخليل بتحريف في اللفظ، لذا وجب علينا التنبيه إليه، فقد ورد في التهذيب: "وقال اللَّيْث: المَعَص شِبْه الخَلَج، وَهُوَ دَاء فِي الرِجْل"(٣)، وقال الصاحب بن عباد: "هو مَعِصٌ مُتَمَعِّصٌ: لِشِبْهِ الخَجَل"(٤)، والصواب: الحجل كما ورد بالعين.

ونقل ابن فارس تفسير الخليل للفظ ولم ينسبه إليه، فقال: "الميم والعين والصاد ليس بشيء، إلا أن ناسًا ذكروا معص الرجل: حجل في مشيته" (٥).

ومن اللغويين من نقل قول أبي ليلى السابق ولم ينسبه إليه، كالصاحب بن عباد، فقد جاء في محيطه: "وقيل: المَعَصُ: تَكْسِيْرٌ تَجِدُه في الجَسَد لِكثْرَة الرَّكْضِ وغيرِه"(٦).

وخلاصة القول:

إن استدراك أبي ليلى السابق وما فيه من التفصيل والتوضيح لدلالة لفظ المعص جعلنا ندرك أهميته، حيث أظهر ما في عبارة الخليل من قصور، فقد ورد تفسير الخليل للفظ بقوله: "شبه الحجل" وهي عبارة مقتضبة، لا يفهم منها إذا كان عَرَضًا يعرض للإنسان في مشيته، أم هو في أصل خلقته، وجاء أبو ليلى وبين أنه وجع في مفصل القدم يحدث بسبب كثرة المشي أو الركض، فدل ذلك على كونه عرضًا.

---

(١) الصحاح، (٣/ ١٠٥٧)، (م ع ص).
(٢) ينظر: المحيط في اللغة، (١/ ٣٤٨)، (ع ص م، ولسان العرب، (٧/ ٩٣)، وتاج العروس، (١٨/ ١٦٤)، (م ع ص).
(٣) تهذيب اللغة، (٢/ ٣٧)، (ع ص م).
(٤) المحيط في اللغة، (١/ ٣٤٨)، (ع ص م).
(٥) مقاييس اللغة، (٥/ ٣٣٧)، (م ع ص).
(٦) المحكم، (١/ ٤٥٩)، (ع ص م).

أنفض الحي:

جاء في العين: "وفلان نَفيضةٌ إذا كانَ ينفُضُ الطريقَ وحدَه..، والحَضيرةُ: الجماعةُ من القوم، والنَّفيضةُ الواحدة"(١).

وورد في الهامش: بعد قوله: "والنفيضة الواحدة" أعقب هذه العبارة في الأصول المخطوطة ما يأتي: قال الضرير: كان ابن الأعرابي يجعل النفيضة المياه الخالية من أهلها. **وقال أبو ليلى:** وأنفض الحي: إذا ذهبت ميرتهم وخفت أوعيتهم من طعامهم إذا نفضوها"(٢).

وما استدركه أبو ليلى على العين ، قد ورد عن أهل اللغة في استعمالاتهم للفعل (أنفض)، فعن أبي زيد: "يقالُ: أنفضَ القومُ إنفاضًا، إذا ذهبَ طعامُهم منَ اللَّبنِ وغيرِه"(٣).

ويقول ابن دريد: "أنفض القومُ: إذا نفد زادهم"(٤)، وبمثله قال الجوهري، والصاحب بن عباد، وابن سيده(٥)، فالفعل أنفض استعمل بمعنى نفض.

ومن اللغويين(٦) من استعمل الفعل (أنفض) متعديا، يقول ابن سيده: وأَنْفَضُوا زَادَهم: أَنْفَدُوه"(٧).

ويقول الزمخشري: "أنفض الْقَوْم: إِذا صَارُوا ذَوي نفض وَذلكَ أَن ينفضوا مزاودهم"(٨).

(١) العين، (٧/ ٤٧)، (ض ن ف).
(٢) العين، (٧/ ٤٧)، (ض ن ف).
(٣) الألفاظ لابن السكيت، (ص١٨).
(٤) جمهرة اللغة، (٢/ ١٠٩٣)، (ن ف ض).
(٥) ينظر: المحيط في اللغة، (٨/٥١)، (ض ف ن)، والمحكم، (٧/ ٤٣٦)، (ن ف ض).
(٦) ينظر: التكملة، (٤/ ٩٧)، (ن ف ض)، ولسان العرب، (٧/ ٢٤٠)، (ن ف ض)، والفائق في غريب الحديث، (٢/ ٨٧).
(٧) المحكم، (٨/ ٢٠٩)، (ن ف ض).
(٨) الفائق في غريب الحديث، (٢/ ٨٧).

وبالدلالتين فسر ما ورد في حديث: "كنا في سفر فأنفضنا، أي: فني زادنا، كأنهم نفضوا مزاودهم لخلوها، وهو مثل أرمل وأفقر، أو أنفضوا زادهم: أفنوه وأنفدوه"(١).

ويتضح مما سبق أن أبا ليلى مال إلى استعمال أنفض بمعنى نفض، وما ذكره أبو ليلى من استدراك على الخليل يُعَدُّ من باب توضيح الدلالة حيث ورد في عبارة العين عن الخليل: " وأنْفَضَ القَومُ، وأنْفَضَت جُلّةُ التَّمْر: إذا نَفَضْتَ ما فيها من التَّمْر" (٢)، دون توضيح لدلالته.

المطلب الثالث

تخصيص دلالات الألفاظ أوتعميمها

ذكر علماء اللغة المحدثون لتغير دلالات الألفاظ أشكالا، منها:

١. **تخصيص الدلالة:** ويعرف كذلك بـ (تضييق المعنى)، ويراد به تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي، أو تضييق مجال استعمالها(٣)، وهذه الظاهرة تحدث كثيرًا في اللغات جميعًا، فقد تخصص "ألفاظ كان يستعمل كل منها للدلالة على طبقة عامة من الأشياء، فيدل كل منها على حالة أو حالات خاصة، وهكذا يضيق مجال الأفراد الذي كانت تصدق عليه أولا"(٤).

٢. **تعميم الدلالة:** أو بعبارة أخرى (توسيع المعنى) ويقع عندما يحدث الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام(٥)، فيصبح مجال استعمال الكلمة أوسع من قبل، أو عدد ما تشير إليه أكثر من السابق(٦)، "غير أن تعميم

(١) تاج العروس، (١٩/ ٨٤)، (ن ف ض).
(٢) العين، (٧/ ٤٧)، (ض ف ن).
(٣) علم الدلالة ، أحمد مختار عمر، ص٢٤٥.
(٤) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، (ص٢٣٠).
(٥) اللغة ، جوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ص٢٥٦، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠م.
(٦) علم الدلالة ، أحمد مختار عمر، ص٢٤٣، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٣١.

الـدلالات أقـل شـيوعًا مـن تخصيصـها، وأقـل أثـرًا فـي تطـور الـدلالات وتغييرها"[١].

ومن خلال الاستقصاء لاستدراكات أبي ليلى ومروياته في كتاب العين تبين أن عددًا منها قد ورد بتخصيص للدلالة الواردة في العين، وآخر ورد بتعميمها، وسيأتي تفصيل القول فيها على قسمين:

القسم الأول

تخصيص دلالات الألفاظ

العصام:

جاء في العين: "وكلّ حبل يُعْصَمُ به شيء فهو عصام، وجمعه: عُصُم، والعُصُم: طرائق طرف المزادة، الواحدة عِصَام، وهي عند الكلبة. **قال أبو ليلى:** العِصام القربة أو الأداوة، وأنشد[٢].

وقربة أقوام جعلت عصامها على كاهل منى ذلول مذلل

قال: لا يكون للدلو عصام، إنما يكون له رِشاء، وقال عرام كما قال"[٣].

ولعل أبا ليلى قد قصد بقوله: (العصام القربة أو الأداوة) رباط القربة والإداوة، من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، وبهذا نرد على من قال بأن " أبا ليلى قد جانبه الصواب في قوله العصام: القربة أو الأداوة ؛ لأنها تخالف الواقع اللغوي"[٤]، ويدل على ذلك أمران:

الأول: ما استشهد به أبو ليلى من قول تأبط شرا: (وقربة أقوام جعلت عصامها)، أراد بذلك أن العصام يكون للقربة.

---

(١) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، ص١٥٤، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٧٦م.

(٢) البيت لتأبط شرا برواية" ذلول مرحل" ، ينظر :ديوانه، ت: علي ذو الفقار شاكر، ص١٨١، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

(٣) العين، (١/ ٣١٤، ٣١٥)، (ع ص م).

(٤) استدراكات عرام السلمي على الخليل بن أحمد في كتاب العين، ص٥٥.

الثاني: قوله: (لا يكون للدلو عصام، إنما يكون له رِشاء)، قصد به تصويب دلالة الخليل، وتخصيص الدلالة حيث جعل الخليل كل حبل يعصم به شيء فهو(عِصَام)، ومنها عصام المزادة وهي طريقة طرفها، ولذلك أوضح أبو ليلى أن العصام يكون للقربة والإداوة، واستشهد على دلالته بالبيت السابق، ولكن مما يؤخذ عليه عدم نسبته البيت إلى قائله.

وما قاله أبو ليلى مال إليه أكثر أهل اللغة، فقد ورد عنهم أن العصام هو حَبل الْقِرْبَة، أو رِبَاط القِرْبة وسيرها الذي تُحمل به(١).

وقد حكم الأزهري على هذه الدلالة بالصحة، فقال: "والمحفوظ من الْعَرَب فِي عُصُم المَزَاد أَنَّهَا الحِبَال الَّتِي تُنْشَب فِي خُرَب الروايا وتُشدّ بهَا إِذا عُكِمت على ظهر الْبَعِير..، فأَمَّا الوِكاء فَهُوَ الشَرِيط الدَّقِيق أَو السَيْر الوثيق يُوكَى بِهِ فمُ القِرْبة، وَهَذَا كلّه صَحِيح لَا ارتياب فِيهِ "(٢).

ولم يكتف الأزهري بذكر ذلك، وإنما علق على عبارة العين بالغلط، فقال:" وَقَالَ اللَّيْث: عِصام الدَلْو كلّ حَبْل يعصَم بِهِ شَيْء فَهُوَ عِصامه. قَالَ: والعُصُم: طرائق طَرَف المزادة عِنْد الكُلْية، وَالْوَاحد عِصام. قلت: وَهَذَا من أغاليط اللَّيْث وغُدَده" (٣)، ومعلوم أن الأزهري من العلماء الذين نسبوا العين إلى الليث وليس للخليل.

وإذا تأملنا نص الأزهري السابق أدركنا الفارق بينه وبين أبي ليلى، فالأزهري نسب الغلط إلى صاحب العين دون بيان موضع الغلط ودون ذكر صوابه، وأما أبو ليلى فنجده معتدلا في استدراكه على العين إذا وجد نقصًا أو قصورًا عالجه متلطفًا في التعبير، إذ لم ينسب إلى صاحب العين الغلط

(١) ينظر: غريب الحديث، ابن قتيبة، (١/ ٢٧٤)، وديوان الأدب، (١/ ٤٦٨)، والصحاح، (٥/ ١٩٨٧)،(ع ص م).
(٢) تهذيب اللغة، (٢/ ٣٥، ٣٦)، (ع ص م).
(٣) تهذيب اللغة، (٢/ ٣٥، ٣٦)، (ع ص م).

والخطأ كما فعل الأزهري، واكتفى بذكر موضع الغلط وصوابه وهو ما يفيد القارئ.

ومن اللغويين من نقل استدراك أبي ليلى دون نسبته إليه كابن فارس، حيث نقل البيت السابق الذي استشهد به أبو ليلى، وقال: "قال: ولا يكون للدلو عصام"(١).

وما قاله أبو ليلى من أن الدلو يكون لها رشاء ووافقه فيها عرام السلمي صواب، فقد نص اللغويون على ارتباط الرشاء بالدلو، يقول: "أَبُو عُبَيْدَة الرِّشَاءُ الحبلُ وَقد أَرْشَيْتُ الدَّلْوَ جَعَلْتُ لَهَا رِشَاءٌ"(٢).

فهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه أبو ليلى ووافقه فيها عرام من أن الدلو يكون له رشاء.

النوب:

جاء في العين: " النُّوبُ: النَّحل. والنُّوبةُ: ضربٌ من السُّودان..، **قال أبو ليلى:** النُّوُب: السّود من النّحل، وأنشد(٣):

إذا لَسَعَتْهُ الدَّبْرُ لم يرج لسعها وخالفها في بَيتِ نُوبٍ عواسلِ"(٤)

والمتأمل في النص السابق يجد أن ما ذكره أبو ليلى يُعَدُّ من قبيل تخصيص الدلالة، فالنوب في عبارة العين أطلقها المصنف على جنس النحل عامة، وخصها أبو ليلى بالسود منهم أراد بذلك (الدَّبْرُ).

وإذا تتبعنا كتب اللغة والمعاجم نجد أن لفظ (النوب) في كلام العرب يدور حول معنيين(٥):

---

(١) مقاييس اللغة، (٤/ ٣٣٣)، (ع ص م).

(٢) ينظر: المخصص، (٢/ ٤٦٩)، والجراثيم، (١/ ٤٢٠)، ومعجم ديوان الأدب، (٤/ ١٠٢).

(٣) البيت لأبي ذؤيب، ينظر: ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، ١٤٣/١،الدار القومية، القاهرة – مصر ، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م.

(٤) العين، (٨/ ٣٧٩).

(٥) ينظر: القاموس المحيط، (ص١٤٠).

الأول: أَنَّها تضرب إلى السواد، بمنزلة النُّوبة من الحَبَشة.

والثاني: النُّوب جمع نائب، وهو الرّاجع، ومنه جاءت تسمية النحل نوبًا.

يقول الأزهري: "والنُّوب: جمع نَائِب، من النَّحل؛ لِأَنَّهَا تعود إِلَى خَلِيّتها، وقيل: الدَّبْر يُسمَّى: نُوبًا؛ لسَوادها، شُبِّهت بالنُّوبة، وهم جِنْس من السُّودان"(١)، وبمثله قال الجوهري(٢).

ومن اللغويين من مال إلى تعميم الدلالة، كابن قتيبة: إذ يقول: "والنوب: النحل التي ترعى ثم تنوب إلى موضعها"(٣)، ومثله البندنيجي، وأبو الحسن الهنائي، وابن فارس(٤)، وسميت النحل نوبًا؛ لرعيها ونوبها إلى مكانها(٥).

ومن اللغويين من مال إلى تخصيص الدلالة، كابن السكيت، وأبي عبيدة(٦).

وقد حاول ابن سيده التوفيق بين الآراء جميعها فقال: " فمن جعلها مُشبّهةً بالنوبِ؛ لأنّها تَضربُ إلى السوادِ فلا واحد لها، ومن سمَّاها بذلك؛ لأنّها تَرْعَى ثمّ تنُوبُ فواحِدُها نائبٌ"(٧).

وعليه فالخليل في إطلاقه النوب على النحل عامة قد راعى الدلالة الثانية للفظ، وأبو ليلى في تسميته السود من النحل بالنوب قد راعى الدلالة الأولى للفظ.

(١) تهذيب اللغة، (١٥/ ٣٥١).
(٢) الصحاح، (١/ ٢٢٩).
(٣) الجراثيم، (٢/ ٢٩٨).
(٤) ينظر: التقفية في اللغة، (ص١٩١)، والمنتخب من كلام العرب، (ص٢٩٢)، ومقاييس اللغة، (٥/ ٣٦٧).
(٥) ينظر: مجمل اللغة لابن فارس، (ص٨٤٧)، وأساس البلاغة، (٢/ ٣٠٧).
(٦) إصلاح المنطق، ابن السكيت، ص٩٩.
(٧) المحكم، (١٠/ ٥٢١).

القسم الثاني
تعميم دلالة الألفاظ

الدسيعة:

جاء في العين: "والدّسيعة: مائدة الرّجل إذا كانت كريمة. **قال أبو ليلى:** الدّسيعة: كلّ مكرمة يفعلها الرّجل. قال[١]:

ضخم الدسيعة حمّال لأثقال

ورجل ذو دسيعة، أي: ذو مكرمة"[٢].

والمتأمل في النص السابق يجد في استدراك أبي ليلى على الخليل تعميم لدلالة لفظ (الدسيعة)، حيث جعل كل مكرمة يفعلها الرجل تسمى دسيعة، وخصها الخليل بمائدة الرجل إذا كانت كريمة.

وبتتبع كتب اللغة والمعاجم نجد أن لفظ (الدسيعة) في كلام العرب يطلق على معان كثيرة[٣]، منها:

١. الجَفْنَة وتسمية الْجَفْنَة دَسيعةً تَشبِيهًا بدسيعة البعير؛ لِأَنَّها لا تخلو كلما اجتُذب مِنْهَا جِرَّة عادت فيها أُخْرَى.
٢. العطاء، يقال: فلان ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ، أي: كثير العطاء، وسُمِّيت العطية دَسِيعة؛ لدفع الْمُعْطِي إيّاها مرّة وَاحِدَة، كَمَا يَدْفَع البعيرُ جِرّته دَفْعة وَاحِدَة.
٣. الطَّبيعة والخُلُق.
٤. مائدة الرجل إذا كانت كريمة، وبهذه الدلالة قال الخليل، وهي قريبة من دلالة العطاء، فالشخص الكثير العطاء تظل مائدته كريمة.

---

(١) نسبه نشوان الحميري لأوس بن حجر، ينظر: شمس العلوم، (٤/ ٢٠٩٠)، ولم أقف عليه في ديوان أوس بن حجر، ت: محمد يوسف نجم، دار بيروت١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

(٢) العين، (١/ ٣٢٤)، (ع س د).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة، (٢/ ٦٤٤)،(د س ع)، و تهذيب اللغة، (٢/ ٤٦)، (ع س د)، والجراثيم، (١/ ٣٨١)، ومعجم ديوان الأدب، (١/ ٤٣٢).

والجامع بين كثرة العطاء، وحسن الخلق (فعل الخير)، ولذلك جعل أبو ليلى الدسيعة كل مكرمة يفعلها الرجل، ليدخل فيها جل المعاني السابقة، فكثرة العطاء ومائدة الرجل الكريمة وحسن خلقه يُعَدُّ مكرمة للرجل، واستشهد على هذه الدلالة بالبيت السابق.

وقد ذكر الصاحب بن عباد في محيطه استدراك أبي ليلى، ولم ينسبه إليه إذ يقول في الدسيعة: " وكُلُّ مَكْرُمَةٍ يفعلُها الرَّجُل"(١)، وتبعه في ذلك ابن فارس، وابن سيده فجعلا كرم فعل الرجل في أموره كلها دسيعة(٢).

وخلاصة القول:

إن ما ذكره أبو ليلى من استدراك على الخليل يُعَدُّ من قبيل تعميم الدلالة، حيث جعل الدسيعة كل مكرمة يفعلها الرجل، وخصَّها الخليل بالمائدة إذا كانت كريمة.

مساعر البعير:

ورد في العين: " ومساعرُ البعيرِ: مشافِرُهُ. **قال أبو ليلى:** آباطه وأرفاغه. الواحد: مَسْعَرٌ وهو أيضًا أصل ذنب البعير حيث دقّ وَبَرُهُ. ويقال لها: المشاعر؛ لأنّ في تلك المواضع من جسده شعرًا، وسائر جسده وَبَر"(٣).

ويُعَدُّ استدراك أبي ليلى السابق على العين من قبيل توسيع دلالة اللفظ، حيث خصَّ الخليل مساعر الفرس بالمشافر، وأضاف أبو ليلى دلالتين أخريين:

أولهما: مساعر البعير: آباطه وأرفاغه، والمراد بالأرفاغ بواطن أصُول أفخاذها، وبها قال ابن قتيبة، وابن دريد، وإليها مال الجوهري في تفسيره، والزمخشري حيث فسر المساعر بالمغابن(٤)، والمَغَابنُ: الأرْفاغُ، والآباطُ (٥).

(١) المحيط في اللغة، (١/ ٣٥٥)، (ع س د).
(٢) ينظر: مجمل اللغة، (ص٣٢٦)،(د س ع)، والمخصص، (١/٢٤٥، ٤٣٨).
(٣) العين، (١/ ٣٢٩، ٣٣٠)، (ع س ر).
(٤) ينظر: المخصص، (٢/ ١٥٣)، والجراثيم، (٢/ ٢٠٥)، جمهرة اللغة، (٢/ ٧١٤)، (ر س ع)، الصحاح،(٢/ ٦٨٥)، وأساس البلاغة، (١/ ٤٥٥)، (س ع ر).
(٥) تهذيب اللغة، (٨/ ١٤٠)، (غ ن ب).

وثانيهما: أصل ذنب البعير.

ومن اللغويين من زاد الدلالة تعميمًا، وأطلق المساعر على كل موضع في البعير يسرع إليه الجرب والوسخ، يقول ابن دريد:" وقال قوم: بل هُوَ كل مَوضِع اجْتمع فِيهِ الوَسخ" (١).

وإلى ذلك مال الأزهري، فقال: "مَساعِرَ الْبَعِير: وَهِي المواضعُ الَّتِي يُسْرِع إِلَيْهَا الجَرَبُ"(٢).

وعليه فإن ما ذهب إليه أبو ليلى من تعميم لدلالة اللفظ هو الذي عليه أكثر أهل اللغة، وقد حرص اللغويون على نقل ما ذكره أبو ليلى من دلالات للفظ المساعر، وإن لم ينسبوها إليه(٣).

العَسْبُ:

ورد في العين: "العَسْب: طَرْق الفرس، وربما استعمله الشاعر في الناس. قال زهير (٤):

فلولا عَسْبُه لردَدْتُموهُ وشَرُّ مَنيحَةٍ أيرٌ معارُ

قال أبو ليلى: العسب: ماء الفحل فرسًا كان أو بعيرًا. يقال: قطع الله عسبه، أي: ماءه وولده".(٥)

إن من يمعن النظر في النص السابق يدرك أن ما ذكره أبو ليلى من استدراك على العين يُعَدُّ من قبيل تعميم الدلالة، فقد أطلق أبو ليلى العسب على ماء الفحل عامة فرسًا كان أو بعيرًا، وخصه الخليل بطرق الفرس، أراد بذلك ضرابه.

---

(١) جمهرة اللغة، (٢/ ٧١٤)، (ر س ع).

(٢) تهذيب اللغة، (٦/ ٢٢٨)، (ر س ع).

(٣) ينظر: المحيط في اللغة، (١/ ٣٥٩)، ومقاييس اللغة، (٣/ ٧٦)، والمحكم ، (١/ ٤٨٠)، ولسان العرب، (٤/ ٣٦٦)، (س ع ر).

(٤) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى، برواية: "عسب معار"، ينظر: الديوان، شرح: حسن علي فاعور، ص٥١، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

(٥) العين، (١/ ٣٤٢)، (ع س ب).

وإذا تتبعنا كتب اللغة والمعاجم وجدنا أن (العسب) في كلام العرب قد ورد بالدلالات الآتية:

الأول: الكراء الذي يؤخذ على ضراب الفحل، يقال منه: عسبت الرجل أعسبه عسبًا: إذا أعطيته الكراء على ذلك، وبه فسر العلماء نهي النبي– صلى الله عليه وسلم : عن عسب الفَحْل، فالنهي هنا عن الكراء وليس عن الضراب نفسه إذ لو كان النهي عن الضراب نفسه، لكان في ذلك انقطاع النسل(١).

الثاني: ضراب الفرس خاصة عند الخليل.

الثالث: ماء الفحل فرسًا كان أو بعيرًا، وبها قال أبو ليلى.

وهذه الدلالات جميعها متقاربة؛ إذ ترجع إلى أصل واحد وهو الضراب، أو ماء الفحل، يقول الفيروزآبادي: "العَسْبُ: ضِرابُ الفَحْلِ، أو ماؤُه"(٢)، وإطلاق الكراء على الضراب أو ماء الفحل من باب تسمية الشيء باسم غيره، يقول الأزهري: "وَالأَصل فيه الضراب؛ والعرب تسمّي الشَّيْء باسم غَيره إذا كان معه أَو من سبَبه".(٣)

والذي عليه أكثر أهل اللغة هي دلالة أبي ليلى وما فيها من التعميم، وقد تناقلوا فيما بينهم عبارته بنصها دون نسبتها إليه(٤).

والغريب في الأمر أن بعض المعاجم الحديثة قد تناقلت عبارة أبي ليلى دون أن ينسبوها إليه، يقول الشيخ أحمد رضا في معجمه: العسب "ماء الفحل فرسًا كان أو بعيرًا"(٥).

ويتضح مما سبق أهمية استدراك أبي ليلى على العين، فما ذكره من تعميم للدلالة مال إليه أكثر أهل اللغة، وإن لم ينسبوه إليه.

---

(١) ينظر: غريب الحديث ، أبو عبيد، (٣/ ١٩٦، ١٩٧)، (٤/ ٨٧).

(٢) القاموس المحيط، (ص١١٤)، (ع س ب).

(٣) تهذيب اللغة، (٢/ ٦٨)، (ع س ب).

(٤) ينظر: المحيط في اللغة، (١/ ٣٧٦)، والمخصص، (١٢٧/٢)، ولسان العرب، (١/ ٥٩٨)، وتاج العروس ، (٣/ ٣٦٧)، (ع س ب).

(٥) معجم متن اللغة، (٤/ ٩٨)،(ع س ب).

العلس:

جاء في العين: "العَلْسُ: الشُّرْبُ. عَلَسَ يَعْلِسُ عَلْسًا، أي: شرب. **قال أبو ليلى:** العَلْسُ لما يؤكل ويُشْرب جميعًا"(١).

إن من يمعن النظر في النص السابق يدرك أن استدراك أبي ليلى على العين يُعَدُّ من قبيل تعميم الدلالة، فقد نص الخليل على تخصيص العلس بالشرب وحده، وجعله أبو ليلى لما يؤكل ويشرب جميعًا، ومن اللغويين من مال إلى دلالة الخليل، كابن فارس(٢)، ومنهم من مال إلى دلالة أبي ليلى، كالفيرزوآبادي حيث قال: "والعَلْسُ: ما يُؤْكَلُ ويُشربُ"(٣).

وإذا تتبعنا استعمالات لفظ (العلس) في كتب اللغة والمعاجم وجدنا استعماله للأكل والشرب جميعًا، يقال: " عَلَسَ يَعْلِس عَلْسًا: شرِب، وَقِيلَ: أَكل، وعَلَسَتِ الإِبلُ تَعْلِس إِذا أَصابت شَيْئًا تأْكله"(٤).

وكذلك استعمل فيما يؤكل من الحبوب، وقيل: العلس هو طعام أهل صنعاء، وقيل: طعام ملوك حمير(٥).

كما استعمل لفظ (العلوس) بمعنى الطعام والشراب معًا، فقال: "تقول: ما ذقت علوسًا عندهم، أي: طعامًا ولا شرابًا"(٦).

وبناء على ما سبق فما ذكره أبو ليلى من استدراك على عبارة العين وتعميم دلالة لفظ العلس واستعماله لما يؤكل ويشرب جميعًا قد جاء موافقًا لاستعمالات اللفظ في اللغة، وقد نص اللغويون على تلك الدلالة، ومنهم

(١) العين، (١/ ٣٣٣)، (ع س ل).
(٢) مجمل اللغة، (ص٦٢٦)، (ع س ل).
(٣) القاموس المحيط، (ص٥٥٩)،(ع س ل).
(٤) لسان العرب، (٦/ ١٤٦)،(ع س ل).
(٥) ينظر: تهذيب اللغة، (٢/ ٥٨)، والصحاح، (٣/ ٩٥٢)، (ع س ل)، وشمس العلوم، (٧/ ٤٧١١).
(٦) ينظر: تهذيب اللغة، (٢/ ٥٨)،(ع س ل)، والجيم، (٢/ ٣٣٢).

الفيرزوآبادي ولم ينسبها إلى أبي ليلى، وأثبتها الزبيدي في شرحه لأبي ليلى، فقال: "والعلس– بالفتح–: ما يؤكل ويشرب، عن أبي ليلى"(١).

الناعجة:

جاء في العين: "والناعجة من الأرض: السَّهْلَةُ المستوية مَكْرُمَة للنَّبات تُنْبِتُ الرَّمث. **قال أبو ليلى:** تنبت أطايب العشب والبقل"(٢).

بالتأمل في النص السابق نجد أن استدراك أبي ليلى يُعَدُّ من قبيل تعميم الدلالة، فقد فسر الخليل الناعجة من الأرض بالأرض السهلة المستوية التي تنبت الرمث خاصة، وهي شجرةٌ مِن الحمض يَنْبَسطِ ورقُها مثل الأُشنان، وهي مرعى من مراعى الإبل(٣).

فعمَّمم أبو ليلى دلالتها ولم يخصَّها بنبت ولا شجر معين، وقال: " تنبت أطايب العشب والبقل"، جاء في الصحاح: "كلُّ نبات اخضرّت له الأرضُ فهو بَقْلٌ"(٤).

وإذا تتبعنا دلالة اللفظ في كتب اللغة والمعاجم، وجدنا أن الذي عليه أكثر أهل اللغة هي دلالة التعميم، فمن اللغويين من فسرها بالأرض السهلة المستوية كالصاحب بن عباد والجوهري والفيروز آبادي وابن سيده، وغيرهم(٥).

ومن اللغويين من زاد في تفسيرها بذكر ما تنبته، كابن فارس، إذ يقول: " والناعجة من الأرض: السهلة المستوية، وهي مكرمة للنبات، تنبت الرمث وأطايب العشب"(٦)، وهو قريب مما قاله أبو ليلى.

---

(١) تاج العروس، (١٦/ ٢٧٦)، (ع ل س).
(٢) العين، (١/ ٢٣٢)، (ع ج ن).
(٣) ينظر: تهذيب اللغة، (١٥/ ٦٥)، (ث ر م)، والصحاح، (١/ ٢٨٤)، (ر م ث).
(٤) الصحاح، (٤/ ١٦٣٦)، (ب ق ل).
(٥) ينظر: المحيط في اللغة، (١/ ٢٦١)، (ع ج ن)، والصحاح، (١/ ٣٤٥)، والقاموس المحيط، (ص٢٠٧)، والمحكم، (١/ ٣٣٤)، (ن ع ج).
(٦) مقاييس اللغة، (٥/ ٤٤٩)، (ن ع ج).

وقليل من اللغويين اقتصر على دلالة التخصيص، كالأزهري حيث اكتفى بذكر عبارة الخليل منسوبة إلى أبي خيرة، فقال: "وَقَالَ أَبُو خيرة: النَّاعجة من الأَرْض السهلة المستوية، مَكْرُمةٌ للنَّبات تنْبت الرِّمْث"(١).

وبناء على ما سبق:

إن استدراك أبي ليلى السابق على عبارة العين تكمن أهميته في تعميمه لدلالة اللفظ الذي جاء موافقًا لما عليه أكثر أهل اللغة.

المطلب الرابع
تصويب الدلالة

الجَعْدة:

جاء في العين: "والجَعْدة: حشيشة تنبت على شاطئ الأنهار لها رَعْثة مثل رَعْثة الديك طيبة الريح تنبت بالربيع وتيبس في الشتاء، وهي من البقول تُحْشَى بها المرافق، **قال أبو ليلى:** هي من الأصول التي تشبه البقول، لها أصلٌ مجتمع وعروق كثيرة، والبقلة: التي لها عرق واحد".(٢)

إن المتأمل في النص السابق يجد أن الجعدة وردت في العين على أنها نوع من البقول طيبة الرائحة تنبت في فصل الربيع على شواطئ الأنهار، ولم يرتض أبو ليلى هذا القول ورأى أنها تشبه البقول، وفرق بينها وبين البقول، فالبقول لها عرق واحد، أما الجعدة فلها عروق كثيرة.

وبالبحث في كتب اللغة والمعجمات وجدنا من اللغويين من وافق الخليل في عدها من البقول، وإن خالفوه في وصفها، ومنهم الأزهري، حيث قال: "الجعدة بقلة برّيّة لَا تنبت على شطوط الأَنهار، وليس لها رعْثة"(٣).

ومن اللغويين من وصفها دون التنبيه على صنفها، كأبي حنيفة حيث قال نقلا عن الأعراب: "الجعدة طيبة الريح لينة المس جبلية، تحشى بها

(١) تهذيب اللغة، (١/ ٢٤٥)، (ع ج ن).
(٢) العين، (١/ ٢١٩) (ج ع د).
(٣) تهذيب اللغة، (١/ ٢٢٤) (ج ع د).

المخاد "[1]، وممن أجاد في وصفها النضر بن شميل، فقال: " شجرة طيّبة الرّيح خضراء، لَهَا قُضُب فِي أطرافها ثَمَر أَبيض، يُحشَى بهَا الوسائد لطيب رِيحهَا".[2]

وأضاف ابن سيده قائلا: " نباتُها نبات العظلم إِلَّا أَنَّهَا غبرًا طيبَة الرّيح لَهَا ثَمَر مثل فُقّاح الإذخر"[3]، وقيل: هي شجرة خضراء تنْبت في شعاب الْجبَال بنجد. وقيل: فِي القيعان[4].

ويتضح مما سبق أن أبا ليلى في استدراكه على الخليل قد حاول تصحيح عبارة الخليل، فقال: "تشبه البقول"، ولم يكتف بتصحيح العبارة، وإنما ذكر الفرق بين الجعدة والبقول حتى تتضح الدلالة.

وهذا الاستدراك لم يذكره اللغويون عند شرحهم للفظة فمنهم من عده من البقوليات كالأزهري، ومنهم من سكت عن ذكر صنفه واسترسل في وصفه.

شرعا:

جاء في العين: " وشرَّعت الشيء: إذا رفعته جدًا، وحيتان شُرَّعٌ: رافعة رءوسها، كما قال الله-عز وجل-: ﴿إِذ تَأْتِيهِم حِيتَانُهُم يَومَ سَبتِهِم شُرَّعا﴾ [الأعراف: ١٦٣] أي: رافعة رءوسها، **قال أبو ليلى:** شُرَّعًا: خافضة رءوسها؛ للشرب، وأنكره عرام".[5]

يتضح مما سبق أن الاستدراك الذي أضافه أبو ليلى في تفسيره للفظ (شُرَّعًا)، بقوله: خافضة رؤوسها؛ للشرب هو مما خالف فيه الخليل فقد أورد الخليل له معنى على الضد منه وهو (رافعة رؤوسها).

(١) النبات، أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري، ص.٢٠٧.
(٢) تهذيب اللغة، (١/ ٢٢٤) (ج ع د).
(٣) المخصص، (٣/ ٢٣٥).
(٤) المحكم، (١/ ٣٠٤)، (ج ع د).
(٥) العين، ١/ ٢٥٤،(ش ر ع).

وبتتبع كتب اللغة وجدنا من اللغويين من اكتفى بتفسير الخليل، كالأزهري نقلا عن العين[١]، ومنهم من مال إلى تفسير أبي ليلى كابن فارس، حيث قال: " وحيتان شرع: تخفض رءوسها تشرب" [٢]، وأنكر عرام السلمي تفسير أبي ليلى، ومن اللغويين من ذكر الدلالتين دلالة الخليل، واستدراك أبي ليلى دون نسبته إليه كالصاحب بن عباد وابن سيده والحميري وابن منظور[٣].

وفسر الزجاج (شُرعا): بقوله: " ظاهرة، وكانت الحيتان تأتي ظاهرة فكانوا يحتالون بِحَبْسِها في يوم السبت ثم يأْخذونها في يوم الأحد"[٤]، وهذا التفسير هو ما يميل إليه المفسرون: يقول الرازي: "أَي: ظاهرة على الماء وَشُرَّع جمع شَارِعٍ وَشَارِعَةٍ ، وَكل شيءٍ دان من شيءٍ فهو شارِعٌ"[٥].

وقريب منه ما ذكره الأزهري حيث قال: " وأما قول الله– جلّ وعزّ– في صفة الحِيتان: ﴿ يَومَ سَبتِهِم شُرَّعا ﴾..، فَمَعْنَاه أنّ حيتانَ الْبَحْر كَانَت ترِدُ يومَ السبت عُنُقا من البحر يُتاخم أَيْلة، ألهمها الله أنّها لَا تُصاد يوم السَّبت لنهيه اليهود عن صيدها"[٦]، ففي هذا كله معنى الظهور.

وخلاصة القول:

إن ما ذهب إليه الخليل من تفسيره (شُرَّعا) برافعة رؤوسها مقبول؛ لأنه مأخوذ من معنى الظهور، وكذلك تفسير أبي ليلى (شُرَّعا) بخافضة رؤوسها للشُّرْب له وجاهته عند من رأى أن شرعا بمعنى شوارع جمع شارعة قصد بها شاربه في الماء، ولا شك أن حال من يشرب من الماء هو خفض الرأس، وقد

(١) تهذيب اللغة، ١/ ٢٧٣،(ش ر ع).
(٢) مقاييس اللغة، ٣/ ٢٦٢،(ش ر ع).
(٣) ينظر: المحيط اللغة، ١/ ٢٨٧، والمحكم، ١/ ٣٧١، و شمس العلوم، ٦/٣٤٤٠، ولسان العرب، ٨/ ١٧٨،(ش ر ع).
(٤) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ٢/ ٣٨٤.
(٥) مفاتيح الغيب، للرازي، ١٥/ ٣٩١، والكشاف، للزمخشري، ٢/١٧٠.
(٦) تهذيب اللغة، ١/ ٢٧٣،(ش ر ع)، الغريبين في القرآن والحديث، للهروي، ٣/٩٨٨.

مال القاضي عياض إلى هذا ، فقال: "أَي: رَافِعَة رؤوسها لِأَنَّهَا ظَاهِرَة، وقال البُخَارِيّ فِي تَفسيرها شرعا شوارع، وقال ابْن قُتَيْبَة أَي: شوارع فِي الماء جمع شَارِع كَأَنَّهُ يُرِيد شَاربه وَهُوَ قَول بَعضهم خافضة رؤوسها للشُّرْب"(١).

شُعَب الفرس:

ورد في العين: "وأقطار الفَرس وأطرافه شُعَبُه، يعني: عُنُقَهُ ومِنْسَجَهُ وما أشرف منه، قال(٢):

أشمُّ خِنْذِيذٌ مُنيفٌ شُعَبُهْ يَقْتَحِمُ الفارسَ لولا قَيْقَبُهْ

قال أبو ليلى: نواحي الفَرس كلّها شعبه، أطرافه: يداه ورجلاه".(٣)

إذا أمعنا النظر في النص السابق وجدنا في عبارة العين الجمع والتسوية بين أقطار الفرس وأطرافه، فجميعها يقال لها: شعب، وهذا ما لم يرتضه أبو ليلى، ولذلك جاء في استدراكه التفريق بين أقطار الفرس (نواحيه) وأطرافه، فأقطار الفَرس، عُنُقَهُ ومِنْسَجَهُ وما أشرف منه، وأطرافه: يداه ورجلاه.

وما ذكره أبو ليلى يُعَدُّ من قبيل التصويب والتصحيح لما ذكر في العين، فلم يسو اللغويون(٤) في إطلاقهم لفظ (شعب) بين أقطار الفرس وأطرافه، وإنما اقتصروا في إطلاق الشعب على أقطار الفرس التي تعلو منه كرأسه وحاركه وحجباته، يقول الأزهري: "وأقطارُ الْفرس: شُعَبُه، وهي عُنقُه ومَنسِجهُ وما أشرف منه"(٥).

ويتضح مما سبق أهمية استدراك أبي ليلى على العين فلم يثبت عن اللغويين ممن جاؤوا بعد الخليل التسوية بين أقطار الفرس وأطرافه في إطلاقهم

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، (٢/ ٢٤٨).

(٢) البيت ورد منسوبا في اللسان، ٥٠٠/١ (ش ع ب) إلى دُكَيْنُ بْنُ رجاءٍ وكذلك في التاج،١٣٩/٣ (ش ع ب).

(٣) العين، (١/ ٢٦٤)، (ع ش ب)

(٤) ينظر: الصحاح، (١/ ١٥٧)، والمحيط في اللغة، (١/ ٢٩٤)، مجمل اللغة، ص٥٠٤، وأساس البلاغة، (١/ ٥٠٩)، والقاموس المحيط، ص١٠١، (ش ع ب).

(٥) التهذيب، (١/ ٢٨٢)، (ع ش ب)

لفظ (الشُّعَب)، وكذلك يشير هذا الاستدراك إلى دقة أبي ليلى اللغوية وحرصه في التعامل مع النصوص وذكر الفروق الدقيقة بين الألفاظ.

التصتع:

جاء في العين: "العرب تقول: جاء فلان يتصتّع إلينا، أي: يذهب بلا زاد، ولا نفقة، ولا حقٍّ واجب. **وقال أبو ليلى:** بل هو التردّد، أي: يذهب مرة، ويعود أخرى"(١).

ويتضح من ذلك أن للفعل (تصتع) دلالتين:

الأولى: الذهاب بلا زاد ولا نفقة ولا حق واجب.

الثانية: التردد، وهي لأبي ليلى.

ويلاحظ من قول أبي ليلى السابق: (بل هو التردد) رفضه للدلالة الأولى، ظهر ذلك بوضوح من خلال إيثاره التعبير بلفظ (بل) الذي يفيد "الإضراب عن الأول، وإثبات الحكم للثاني"(٢).

وقد اقتصر بعض اللغويين على ذكر دلالة أبي ليلى، دون عزوها إليه، منهم الصاحب بن عباد إذ يقول: "هو يَتَصَتَّعُ إلَيْنا، أي: يَتَرَدَّدُ"(٣).

وعزى الأزهري دلالة التردد إلى ابن الأعرابي(٤)، ونسبها ابن فارس إلى ابن دريد(٥)، والزبيدي إلى الليث(٦).

(١) العين، (١/ ٢٩٢)، (ع ص ت).

(٢) شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، (٥/ ٢٦)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة، (١/ ٣٢٦)، (ع ص ت)، وشمس العلوم، ٣٦٧١/٦.

(٤) تهذيب اللغة، (٢/ ١٠)، (ع ص ت).

(٥) مجمل اللغة، ص٥٥٠، (ص ت ع).

(٦) تاج العروس،٣١٩/٢١ ، (ص ت ع).

وزاد الأزهري دلالات أخر للفعل (يتصتع)، فقال: " جاء فلان يتصتَّع إِلَيْنَا، وهو الذي يجيء وحده لا شيء معه...، تصتَّع فِي الْأَمر إِذا تلدَّد فيه لا يدري أَين يتوجّه"(١).

والمتأمل فيما سبق يجد أن الفعل(يتصتع) يُعَدُّ واحدًا من ألفاظ المشترك اللفظي، فقد ورد عن اللغويين السابقين دلالات كثيرة للفظ، هي:

١. الذهاب بلا زاد ولا نفقة ولا حق واجب.
٢. التردد، وهي لأبي ليلى.
٣. التلدد في الأمر لا يدري أين يتوجه، وهو قريب من معنى التردد.
٤. الذي يجيء وحده لا شيء معه ، ونسب لأبي زيد.

وما يهمنا من تلك الدلالات هو ما استدركه أبو ليلى على العين ورفضه للدلالة الأولى، ولعل الذي دعاه إلى ذلك ما رآه في عبارة العين من عدم استقامتها دلاليا؛ إذ جاء في بدايتها "العرب تقول: جاء فلان يتصتّع إلينا" ثم أتبعها بـ" أي: يذهب بلا زاد، ولا نفقة، ولا حقٍّ واجب" فكيف يفسر المجيء بالذهاب، وهذا الذي ذهب إليه أبو ليلى هو ما نميل إليه، حيث وردت في نصوص بعض اللغويين عبارة العين بحذف (يذهب)، ظهر ذلك واضحًا في نص التهذيب السابق (٢).

ومثله ابن فارس في مجمله: "والتصتع: التردد في الأمر مجيئًا وذهابًا، قال الخليل: هو يتصتع إلينا بلا زاد ولا نفقة ولا حق واجب، كأنه من الذي قبله"(٣)، وقد سار على نهجهم ابن منظور والزبيدي(٤).

(١) ينظر: تهذيب اللغة، (٢/ ١٠)، (ع ص ت)
(٢) ينظر: تهذيب اللغة، (٢/ ١٠)، (ع ص ت).
(٣) مجمل اللغة، ص٥٥٠، (ص ت ع).
(٤) ينظر: لسان العرب، ١٩٤/٨ ، وتاج العروس،٣١٩/٢١ ، (ص ت ع)

المَعْجَم:

ورد في العين: " وتقول للرجل العزيز النفس: إنه لصُلْبُ المَعْجَمِ، أي: إذا عجمته الأمور وجدته متينًا، وقال سعد بن مسمع:

ذا سُبْحَةٍ لو كان حلو المعجم

أي: ذا جمال، وهذا من سُبُحات الوجه، وهو محاسنه، ولأنك إذا رأيته قلت: سبحان الله، وقوله: لو كان حلو المَعْجَم، أي: لو كان محمود الخُبْر كان قد تمّ أمره ولكنّه جَمال دون خُبْر. **قال أبو ليلى:** المَعْجَم: هاهنا المذاق. عَجَمْتُهُ: ذُقْتُهُ"(١).

ويتضح مما سبق أن الخليل قد ذكر لـ(المَعْجَم) دلالتين:

أولهما: الرجل العزيز النفس الذي إذا عجمته الأمور وجدته قويًّا صلبًا، وقد وردت هذه الدلالة في المعجمات العربية(٢).

وثانيهما: الخُبْر، عند تفسير قول سعد بن مسمع: " حلو المعجم" أي: محمود الخبر، ولم ترد هذه الدلالة عن اللغويين فيما أعلم.

وفسَّر أبو ليلى المعجم في قول سعد بن مسمع بالمذاق، يقال: عجمته: إذا ذقته، ولعل هذا الاستدراك مما ذكره أبو ليلى من باب التصويب والتصحيح لدلالة الخليل، فبه يستقيم المعنى، وقد وافقه في ذلك التفسير غير واحد من اللغويين، منهم ابن دريد، إذ يقول: " عجمت الشَّيْء أعجمه وأعجمه عجمًا إذا مضغته. وَتقول العرب: لَئِن بلوت فلَانا لتذوقن مِنْهُ مر المعجم"(٣)، ومثله ابن القوطية، حيث يقول: " وعجم التمرة عجمًا: لاكها، والشيء: ذقته تمتحن صلابته، والرجل: اختبرته".(٤)

---

(١) العين، (١/ ٢٣٨، ٢٣٩) (ع ج م).

(٢) ينظر: الصحاح، (١٩٨١/٥)، والمحكم، ٣٤٤/١، أساس البلاغة، ٦٣٧/١، القاموس المحيط، ١١٣٥ (ع ج م).

(٣) جمهرة اللغة، ٤٨٤/١، (ع ج م).

(٤) الأفعال، ابن القوطية، ص٢٢.

وكذلك الفيروز آبادي، فقد جاء في معجمه: "عَجَمَه، إذا لاكهُ للأَكل، أَوْ للْخِبْرَةِ".(١)

وهذه النصوص جميعها ترجح ما ذهب إليه أبو ليلى في استدراكه.

اليعسوب:

جاء في العين: "واليعسوب: أمير النحل وفحلها، ويقال: هي دَبْرة عظيمة مطاعة فيها إذا أقبلت أقبلت، وإذا أدبرت أدبرت. واليعسوب: ضرب من الجِجلان من أعظمها. **قال أبو ليلى:** هو اليَعقوب من الحجلان لا اليعسوب"(٢).

ورد لليعسوب في النص السابق دلالتان:

الأولى: أمير النحل وفحلها، الذي لا يتم لها عمل، ولا مرعى، ولا رواح ولا إياب، إلا به، فهي مؤتمرة بأمره، سامعة له مطيعة.

والثانية: ضرب من الحجلان، يقال للعظيم من الحجل: يعسوب وقد أنكر أبو ليلى هذه الدلالة وصوبها بقوله: " اليَعقوب من الحجلان لا اليعسوب"، أراد بذلك أن العظيم من الحجل يقال له: (يعقوب) وليس (يعسوب)، وما ذكره أبو ليلى قد ذهب إليه كثير من اللغويين، كابن قتيبة، وأبي الحسن الهنائي، وابن دريد، والجوهري(٣).

ولعل الخليل في قوله: " واليعسوب: ضرب من الجِجلان من أعظمها" قد أراد الجحلان، فأصيبت عبارته بالتصحيف، ونقلها عنه ابن سيده كما هي، حيث يقول: "واليَعْسُوب أَيضًا: ضرب من الحجلان، من أعظمها"(٤)، ويدل

(١) القاموس المحيط، ١١٣٥، (ع ج م).
(٢) العين، (١/ ٣٤٢)، (ع س ب).
(٣) ينظر: جمهرة اللغة، (١/ ٤٤٠)، والجراثيم، (٢/ ٢٩٣)، والمنتخب من كلام العرب، (ص٦٧٢)، والصحاح، (١/ ١٨٦)، (ع ق ب).
(٤) المحكم، (١/ ٥٠٣)، (ع س ب).

على ذلك أيضًا قول الخليل في موضع آخر من العين " الجَحْل: ضرب من اليعسوب"[١].

وهذا هو ما أثبته اللغويون بعده، الجحل: اليعسوب العَظِيم[٢].

وخلاصة القول:

إن من يمعن النظر في النصوص السابقة يدرك أهمية استدراك أبي ليلى، رغم عدم وروده في كتب اللغة صراحة، فالمتتبع للمعاجم العربية يجد أن جل اللغويين قد عدُّوا (اليعقوب) من الجحلان، وأن العظيم من الجحلان يقال له: (يعسوب)، وبذلك يُعَدُّ ما ذكره أبو ليلى من قبيل التصويب والتصحيح لما جاء عن الخليل.

العُطَاس:

جاء في العين: " المَعْطِسُ: الأنف من يَعْطُسُ..، وعَطَسَ الصبح: انفلق، ولذلك سُمِّي الصبح عُطاسًا. **قال أبو ليلى:** هو قبل أن ينتبه أحد فيعطس، وذلك بليل. قال امرؤ القيس[٣]:

وقد أغتدي قبل العُطاس بسابح أقبّ كيعفور الفلاة محنّب" [٤].

إن المتتبع للفظ (العُطَاس) في كتب اللغة والمعاجم يجده يدور حول معنيين:

الأول: ما يصيب الإنسان من العَطْسة، يقال: عَطَسَ يَعْطِسُ ويَعْطُسُ، والمعطس الأنف.

---

(١) العين، (٣/ ٨٠)، (ج ح ل)، (١/١٨١)، (ع ق ب).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة، (١/ ٤٤٠)، (٣/ ١٢٨٠)، والمحيط في اللغة، (٢/ ٤٠٥)، (ج ح ل)، ومجمل اللغة، ١٧٧، والمخصص، (٢/ ٣٥٥).

(٣) ورد البيت في ديوانه برواية: (بهيكل شديدِ مَشَكّ الجنبِ فعَمِ المُنَطِّقِ)، ينظر: ديوان امرئ القيس ت المصطاوي، (ص١٣٠).

(٤) العين، (١/ ٣١٩)، (ع ط س).

الثاني: الصبح، وذهب ابن درستويه إلى أن العُطَاسُ الذي يصيب الإنسان "مأخوذ من العُطَاس الذي هو الصُّبْحُ، أو من الانتباه من النوم؛ لأن عُطَاس الإنسان إنما هو تخلص من بخار مُسْتَكِنٍّ في الرأس والخياشيم، وانفساح من ضيق وغم، فهو في ذلك بمنزلة الصبح الخارج من الظلمة أو الانتباه من الرقدة"(١).

والذي نميل إليه أن الأصل في ذلك العطاس الذي يصيب الإنسان، وإطلاق العُطَاس على الصبح من قبيل الاستعارة، يقول ابن فارس: " العين والطاء والسين كلمة واحدة ثم تستعار، وهي العُطَاس..، ويستعار ذلك فيقال: عطس الصبح، إذا انفلق"(٢).

وقال المرزوقي: "وعطس الصبح: انفجر على التشبيه"(٣).

وأما ما ورد في العين من إطلاق العطاس على المعنيين، فمن يمعن النظر في استدراك أبي ليلى يجد أن قوله: " هو قبل أن ينتبه أحد فيعطس، وذلك بليل"، هو استدراك على ما جاء في العين من تفسير العطاس بـ (الصبح) واستدلاله على ذلك بقول امرئ القيس:

وقد أغتدي قبل العُطاس بسابح

فالعطاس هنا من العطس، وليس المراد به الصبح ، والمعنى عند أبى ليلى: أنه يبكر قبل أن ينتبه أحد من نومه فيعطس، وذلك بليل فيتشاءم منه.

وقد كان العرب يتطيرون من العطاس فإذا غدا الرجل لسفره فسمع بعاطس يعطس تطيّر، ومنعه ذلك من المضيّ (٤).

---

(١) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، ت: محمد بدوي المختون، ص٤٩، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

(٢) مقاييس اللغة، (٤/ ٣٥٤، ٣٥٥)، الصحاح، (٣/ ٩٥٠)، والمحيط في اللغة، (١/ ٣٥١)، والمحكم، (٤٦٣/١)، (ع ط س).

(٣) شرح الفصيح لثعلب، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي، ص١٧، ت: سليمان إبراهيم العايد.

(٤) أساس البلاغة، (١/ ٦٦٢)، (ع ط س).

وبمثله جاء عن الأصمعي: " أَراد: قبل أَن أسمع عُطَاس عاطس فأتطيّر منه ولا أمضي لحاجتي"(١).

وإلى هذا التفسير مال ابن دريد، فقال: أراد "أَنه يبكّر قبل أَن يسمع العُطاس فيتفاءل"(٢).

وقد سار على نهجه الأزهري فقد صرح بأنه لم يسمع من ثقة تسمية الصبح بالعطاس، فقال: "وإن صحّ ما قاله اللَّيْث: أَن الصُّبْح يُقال له: العُطَاس فَإنه أَراد: قبل انفجار الصُّبح، ولم أسمع الَّذي قاله لثقة يُرجَع إِلى قوله"(٣).

وبناء على ما سبق:

فإن أبا ليلى في استدراكه قد اختلف مع ما ورد في (العين) من تسمية الصبح عطاسًا، وقد جاء رأيه موافقًا للأصمعي، وابن دريد ، والأزهري، وبيت امرئ القيس الذي استشهد به الخليل لا يُعَدُّ دليلا على ما ذهب إليه، يقول أبو جعفر: "وليس في بيت امرئ القيس..، دليل على أن العُطَاس هو الصُّبْح كما زعم بعضهم؛ لاحتمال أن يكون امرؤ القيس إنما أراد أن يُبَكِّر قبل أن ينتبه أحد من نومه فَيَعْطِس وذلك بليل فيتشاءم به، فيرجع عن مراده؛ لأن العرب كانت تتشاءم بالعطاس"(٤).

اليلمعي:

ورد في العين: "يَلْمَع: اسم البَرْق الخُلَّب، واليلمَعُ: السّراب، واليلمعُ: الملاّذُ الكذّاب، ويقال: أَلْمَعِيٌّ، لغة فيه، وهو مأخوذ من السّراب **قال أبو ليلى:**

(١) تهذيب اللغة، (٢/ ٤٠)، (ع ط س).

(٢) جمهرة اللغة، (٢/ ٨٣٥)، (ع ط س).

(٣) تهذيب اللغة، (٢/ ٤٠)، (ع ط س).

(٤) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ أَبُو جَعْفَر الفهرى المقرى اللغوى المالكى (ت ٦٩١ هـ)، (ص٩٤)، ت: عبد الملك بن عيضة الثبيتي، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

اليَلْمَعيّ من القوم: الدّاعي الذي يَتَظَنَّى الأمور ولا يكاد يخطئ ظنّه، قال أوس بن حجر[١]:

اليَلْمَعيّ الذي يَظُنُّ بكَ الظّنَّ كأنْ قد رأى وقد سَمِعا [٢].

إن من يمعن النظر في النص السابق يدرك أن استدراك أبي ليلى يُعَدُّ من قبيل التصويب للدلالة التي أوردها الخليل، حيث يفهم من عبارة الخليل أن الألمعي واليلمعي صفة ذم، إذ تستعمل بمعنى (الملاذ الكذاب) وهو مأخوذ من السراب، ولم يقل بهذا أحد من اللغويين؛ يقول الأزهري معقبًا على تلك الدلالة: "ما علمت أحدًا قال في تفسير اليلمعي من اللغويين ما قاله اللَّيث" [٣]، وذلك لأن العرب لا تضع اللفظين إلا في موضع المدح، يتضح ذلك من خلال التتبع الدقيق لاستعمالاتهما في كتب اللغة والمعاجم، حيث وردا بالمعان الآتية:

الأول: الحديد اللسان والقلب[٤].

الثاني: الذكي المتوقد[٥]، يقول الزبيدي: " ومعناه الذي يلمع ويتوقد ذكاء، ويتفطن الأمور فلا يخطئ فيها، والمعروف فيه اليلمعي بالياء

المشددة الدالة على المبالغة"[٦].

الثالث: الخفيف الظريف، عن أبي عبيد [٧].

الرابع: ما روي عن ابن الأعرابيّ أَنه قال: "الألمعيّ: الذي إذا لمع لَهُ أوّلُ الْأَمر عرف آخِره، يُكْتَفَى بظنّه دون يقينه. وهو مأْخُوذ من اللَمْع وهو

(١) ينظر: ديوان أوس بن حجر، ت: محمد يوسف نجم ، ص٥٣، دار بيروت- بيروت١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

(٢) العين، (٢/ ١٥٥، ١٥٦)، (ع ل م).

(٣) تهذيب اللغة، (٢/ ٢٥٧)، (ع ل م).

(٤) الألفاظ لابن السكيت، (ص١٢٠).

(٥) الصحاح، (٣/ ١٢٨١)، (ل م ع).

(٦) تاج العروس ، (١/ ٧٨)، (ع ل م).

(٧) المنتخب من كلام العرب،(ص١٨٤).

الإشارة الخفيَّة وَالنَّظَر الخفيّ"[١]، وهذا المعنى قريب مما ذكره أبو ليلى في استدراكه.

والدلالات السابقة جميعها متقاربة؛ إذ الجامع بينها المدح، وبعيدة عما قاله الخليل؛ الأمر الذي جعل الأزهري يحكم على تفسير الخليل بالبطلان، وذلك حيث قال: " وتفسير هؤلاء الأئمّة اليلمعيّ متقارب يصدّق بعضُه بَعْضًا، والذي قاله اللَّيْث باطل؛ لأنَهُ على تفسيره ذمّ، وَالْعرب لَا تضع الألمعيّ إلاّ فِي موضع المدح"[٢].

وخلاصة القول: إن ما ذكره أبو ليلى في تفسير اليلمعي بالذي يَتَظَنَّى الأمور ولا يكاد يخطئ ظنّه، واستشهاده على هذه الدلالة ببيت أوس بن حجر السابق قد جاء موافقًا لاستعمالات اللفظ في اللغة.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن قول أبي ليلى في تفسيره (الداعي) ربما أصابه تحريف، فلعله أراد (الداهي) وليس الداعي؛ لأن الداهية هو "الرجل الحاذق البصير بالأمور"[٣]، واليلمعي لذكائه ودهائه لا يخطئ ظنه، وبهذا تستقيم عبارة أبي ليلى، يقول الصاحب بن عباد: " واليَلْمَعِيُّ: الدّاهي الصادِقُ الظَّنِّ"[٤].

وبمثله قال ابن سيده: "واليَلْمَعِيُّ: الداهي الَّذِي يتظنن الْأُمُور فَلَا يُخطئ"[٥].

(١) تهذيب اللغة، (٢/ ٢٥٧)، (ع ل م).
(٢) تهذيب اللغة، (٢/ ٢٥٧)، (ع ل م).
(٣) شمس العلوم، (٤/ ٢١٧٨).
(٤) المحيط في اللغة، (٢/ ٦٢)، (ع ل م).
(٥) المحكم ، (٢/ ١٨٣)، (ع ل م)، والمخصص، (١/ ٢٦٣).

المبحث الثاني
استدراكات لفظية

تنوعت استدراكات أبي ليلى في كتاب العين، فبالبحث والاستقصاء لمروياته في العين تبين أن استدراكات أبي ليلى لم تقتصر على الجوانب الدلالية فقط، وإنما امتدت إلى الجوانب اللفظية، تبين ذلك بوضوح من خلال ذكره ما فات الخليل من ألفاظ، وصيغ، وجموع، وكذلك يدخل في هذا الجانب ما استدركه من الشواهد الشعرية التي أتى بها للاستشهاد على الدلالات المذكورة في العين، وسيأتي تفصيل ذلك.

المطلب الأول
ما استدركه بذكر لفظ أو صيغة أو جمع

أشرعت الرماح:

جاء في العين: " وأَشرعت الرماح نحوهم إشراعًا، وشرعت هي نفسها فهي شوارع..، ولغة شرعناها نحوهم فهي مشروعة..، **قال أبو ليلى:** أشرعت الرماح فهي مشرعة"(١).

إن المتأمل في النص السابق يجد أن الخليل قد استعمل الفعل شرع مجردًا ومزيدًا، وقد اقتصر الخليل على ذكر مشتقات المجرد وهو (شرع) فأتى منه باسم الفاعل وهو (شوارع) جمع شارعة، وكذلك اسم المفعول وهو (مشروعة) وهذا موافق للقياس، فاسم الفاعل يأتي من الثلاثي على وزن (فاعل)، وكذلك اسم المفعول يأتي من الثلاثي على زنة (مفعول).

وأما (أشرع) المزيد فقد اكتفى بذكر مصدره (إشراعًا)، ولم يذكر منه اسم المفعول، فاستدرك أبو ليلى ما فات الخليل من ذكر اسم المفعول منه، فذكره وقال: (أشرعت الرماح فهي مُشْرَعة)، وهو موافق للقياس، فاسم المفعول من

(١) العين، ١/ ٢٥٣،(ش ر ع).

غير الثلاثي المجرد قياسه على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر [١].

وقد حرص الزبيدي على ذكر اسم المفعول من الفعل المجرد والمزيد، فقال: "أشرع نحوه الرمح والسيف، وشرعهما: أقبلهما إياه، وسددهما له، فهي مَشْرُوعَةٌ و مُشْرَعَةٌ " [٢].

وبناء على ما سبق يتضح أهمية استدراك أبي ليلى لما فات الخليل من ذكر اسم المفعول من الفعل (أشرع)، وقد حرص اللغويون على ذكر ما قاله أبو ليلى دون نسبته إليه.

أطعم النخل:

جاء في العين: "وكلُّ شيء إذا وُجِدَ طَعْمُهُ فقد أطْعَمَ، واطّعَمَت الشّجرةُ: أدركت ثَمَرَتُها على بناء (افتعلت)، يعني أخذت طعمها وطابت، **قال أبو ليلى:** أطعم النخل بالتخفيف"[٣].

ويتضح مما ورد في العين أن الخليل قد استعمل (أَطْعَم) على زنة (أَفْعَل)، و(اطَّعَم) على زنة (افتعل) بمعنى واحد، يقال: أطعمت الشجرة واطَّعَمت أي: أدركت ثمرتها، وأثمرت.

ومن اللغويين من مال إلى قول الخليل في مجيء (أفعل وافتعل) من (طعم) بمعنى واحد، يقول ابن سيده: "واطَّعَمَتِ الشَّجَرَة: أَدْرَكْت ثَمَرَتهَا، يَعْنِي: أخذت طَعْما وطابت، وأَطْعَمَتْ: أدركت أَن تثمر"[٤].

(١) تصريف الأسماء، محمد الطنطاوي ، ص٩١، الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة، الطبعة السادسة ١٤٠٨هـ.

(٢) تاج العروس، (٢١/ ٢٦٥)، (ش ر ع).

(٣) العين، (٢/ ٢٧)، (ع ط م).

(٤) المحكم، (١/ ٥٥٩)، (ع ط م)، والمحيط في اللغة، (١/ ٤١٣)، (ع ط م)، ومعجم ديوان الأدب، (٢/ ٣٣٠).

ومن يمعن النظر في استدراك أبي ليلى يدرك أنه أراد أن الصواب أن يقال: أطعم النخل – بالتخفيف– إذا أدرك ثمرها، ولا يقال في هذا المعنى اطَّعَم بالتشديد.

وهذا المعنى ذكره غير واحد من أهل اللغة(١)، يقول الجوهري: "وأطْعَمَت النخلةُ: إذا أدركَ ثمرُها"(٢).

وفرق الفيروز آبادي بين استعمالات (أفعل وافتعل) من طعم، فقال: "وأطْعَمَ النَّخْلُ: أدرك ثمرها..، واطَّعَمَ البُسْرُ، كافْتَعَلَ: صارَ له طعمٌ" (٣)، وفي التهذيب: "وَيُقَال: اطَّعَمَت الثمرةُ على افتعلت أَي: أخذت الطعم"(٤).

وسار على نهجهما الرازي، فقال: "و(أَطْعَمَت) النَّخْلَةُ أَي: أَدرك ثمرُها، و(اطَّعَمَت) الْبُسْرَةُ – بِتشديد الطَّاء – صار لها طعمٌ وَأَخذت الطَّعم وهو افْتَعَل من الطَّعم مثل اطَّلَب من الطَّلب"(٥).

ولعل هذا هو ما أراده أبو ليلى باستدراكه، ولذلك قيد الفعل بقوله: "وأطعم النخل بالتخفيف".

وما ذكره أبو ليلى موافق لما جاء عن النحاة والصرفيين، حيث ذكروا من معاني (افتعل) الاتخاذ، نحو قولهم: اطَّبَخَ، واشْتَوَى، أي: اتَّخذَ طبيخًا وشِواء لنفسه (٦)، ومن معاني (أفعل) صيرورة ما هو فاعل أفْعَلَ صاحب شيء، وهو على ضربين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو ألْحَمَ زيد

(١) ينظر: مقاييس اللغة، (٣/ ٤١١)، وأساس البلاغة، (١/ ٦٠٤)، ولسان العرب، (١٢/ ٣٦٧)، وتاج العروس، (٣٣/ ١٧)، (ط ع م).
(٢) الصحاح، (٥/ ١٩٧٥)، (ط ع م).
(٣) القاموس المحيط، (ص١١٣٣)، (ط ع م).
(٤) تهذيب اللغة، (٢/ ١١٣)، (ع ط م).
(٥) مختار الصحاح، (ص١٩٠)، (ط ع م).
(٦) شرح المفصل لابن يعيش، (٤/ ٤٤١)، وشرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (١/ ٢٦٣)، ت: عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

أي: صار ذا لحم ..، وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو أَجْرَبَ الرجل: أي صار ذا إبل ذات جرب[١].

وعليه فلا يقال: اطّعَم النخل بالتشديد بمعنى اتخذ طعمًا، وإنما الأصوب أن يقال في النخل: أطعم بالتخفيف على وزن أفعل بمعنى صار ذا ثمر ذا طعم، وفي الثمرة والبسرة اطَّعَمت بالتشديد، أي: أخذت طعمًا وصارت تؤكل.

معطير:

جاء في العين: " وحرفة العطَّارِ: عِطارةٌ، ورجلٌ عَطِرٌ وامرأة عَطِرَةٌ، إذا تعاهد نفسه بالطيب. **قال أبو ليلى:** امرأة مِعْطِير، وأنشد[٢]:

يتبعْنَ جَأْبًا كمدَقِّ المِعْطِيرْ ينتشفُ البولِ انتشافَ المعذور"[٣]

يفهم من قول أبي ليلى السابق أنه استدرك على الخليل صيغة (مِعْطِير) على وزن (مفعيل)، وهي من صيغ المبالغة التي تفيد التنصيص على التكثير[٤]، ولعل الخليل لم يذكرها ؛ لأنها من الأوزان غير المشهورة، واكتفى بوزني (فعَّال)، و(فَعِل) من أوزان المبالغة، وقال: (العَطَّار، عَطِر، وعَطِرة) لمن يتعاهد نفسه بالطيب.

ولم يكتف أبو ليلى بذكر الصيغة، وأشار إلى استعمالها وورودها عن العرب، وذلك من خلال استشهاده ببيت العجاج السابق.

وإذا تتبعنا اللفظ في كتب اللغة والمعاجم وجدنا حرص اللغويين على ذكر هذه الصيغة، يقول الأزهري عن ابن الأعرابي: "رجلٌ عاطِر، وعَطِر،

(١) شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، (١/ ٨٨)، ت: محمد الزفزاف، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥ م.

(٢) لم أقف على قائله، وورد منسوبا للعجاج في الصحاح،(٧٥١/٢)، واللسان، (٥٨٣/٤)، (ع ط ر).

(٣) العين، (٢/ ٨)، (ع ط ر).

(٤) تصريف الأسماء ، ص٨٧.

ومِعطار، ومِعطِير، والمرأَة مثله"[١]، أي: كَثِيرَةُ التَّعَطُّرِ، وبمثله قال الجوهري، وابن فارس، والفيروزآبادي، والحميري[٢].

ويتضح من ذلك أهمية استدراك أبي ليلى لصيغة (مفعيل) من الفعل عطر (معطير)؛ إذ إنها من أوزان المبالغة المستعملة عند العرب، وقد أثبتها اللغويون في معاجمهم.

عُنَّس:

ورد في العين: "وعَنَسَتِ المرأةُ تَعْنُس عُنُوسًا، إذا صارت نَصَفًا وهي بعدُ بِكْرٌ لم تَزَوَّجْ..، ويجمع العانس بالعوانس..، **وقال أبو ليلى:** جماعة العانس: عُنَّس، وأنشد[٣]:

تجمّع العون على العنَّس من كلّ فخجاء لبود البرنس"[٤].

إن من يمعن النظر في النص السابق يدرك حرص أبي ليلى على ذكر بعض الصيغ التي أُهمِل ذكرها في العين، وذلك حيث اقتصر الخليل في جمع (عَانِس) على (عَوَانِس)، واستشهد على هذه الصيغة ببيت لذي الرمة، فأثبت أبو ليلى صيغة أخرى للجمع، وهي (عُنَّس) على وزن (فُعَّل)، واستشهد على صحة هذه الصيغة بورودها في الشعر.

وقد حرص اللغويون على ذكر الصيغتين، ومنهم الأزهري، حيث يقول: "وتُجمع العانس عُنّسًا، وعوانس"[٥]، وكذلك ابن فارس[٦].

(١) تهذيب اللغة، (٢/ ٩٧)، (ع ط ر).
(٢) ينظر: الصحاح، (٢/ ٧٥١)، ومجمل اللغة لابن فارس، (ص٦٧٥)، والقاموس المحيط، (ص٤٤٢)،(ع ط ر)، وشمس العلوم، (٧/ ٤٦٠٤).
(٣) لم أقف على قائله.
(٤) العين، (١/ ٣٣٧)، (ع س ن).
(٥) تهذيب اللغة، (٢/ ٦٢)، (ع س ن).
(٦) مقاييس اللغة، (٤/ ١٥٦)، (ع ن س).

وزاد الجوهري (عُنُس)[١]، وأضاف ابن سيده جمعًا آخر للفظ العانس وهو (عُنُوس)[٢]، وبمثله قال الفيروزآبادي، وابن منظور، والزبيدي[٣].

وجميع هذه الأوزان قد أجازها اللغويون والنحاة في جمع ما جاء على (فَاعِل)، فقد ذكر الزمخشري في مفصله أن ما كان على (فَاعِل) صفة لمؤنث يجمع على "فَوَاعل، وفُعَّل"[٤].

وزاد النحاة صيغًا أخرى لجمع ما جاء على (فَاعِل) وصفًا نحو (فَعَلَة) كفَسَقَة، و(فُعُل)، كبُزُل، و(فُعْلاء)، نحو: شُعَراء، و(فُعْلان) كصُحْبان، و(فِعال) –نحو: تِجار، و(فُعول) كقُعُود[٥].

وقد اكتفى اللغويون في معاجمهم عند جمعهم للفظ (عانس) بالمسموع عن العرب.

لمع ضرع الناقة:

جاء في العين: " وأَلْمَعَت النّاقةُ بذَنَبِها فهي ملمعة قد لَحِقَتْ[٦]..، ويقال: أَلْمَعَت: إذا حملتْ، ويقال: أَلْمَعَتْ إذا تحرَّك ولدُها في بطنها، وتلمَّع ضرعُها إذا تلوّن ألوانًا عند الإنزال. **قال أبو ليلى:** يقال: لَمِعَ ضَرْعُها إذا ظهر"[٧].

يتضح من عبارة العين السابقة أن الخليل لم يستعمل اللمع في الناقة مجردًا، وإنما استعمله مزيدًا بوزنين:

(١) الصحاح، (٣/ ٩٥٤)، (ع ن س).
(٢) المخصص، (١/ ٦٧).
(٣) ينظر: القاموس المحيط، (ص٥٦٠)، (ع ن س)، و لسان العرب، (٦/ ١٤٩)، وتاج العروس، (١٦/ ٢٩١).
(٤) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرود بن أحمد، الزمخشري جار الله، (ص٢٤١)، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
(٥) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي، (١/ ٤٦٠)، بتصرف.
(٦) الصواب لقحت.
(٧) العين، (٢/ ١٥٥)، (ع ل م).

الأول: (ألمع) على وزن (أفعل)، وذكر له ثلاثة معان:

١. الإشارة، يقال: أَلْمَعَتِ النّاقةُ بذَنَبِها فهي ملمعة، أي: رَفَعَتْ ذَنَبَها لِيُعْلَمَ أَنَّها لاقِحٌ، وفي هذا معنى الإشارة.

٢. ألمعت الناقة: حملت.

٣. ألمعت الناقة: تحرك ولدها في بطنها، وهو قريب من المعنى الثاني.

والوزن الثاني: (تَلَمَّع) على وزن (تَفَعَّل)، يقال: تلمع ضرع الناقة إذا تلوّن ألوانًا عند الإنزال.

وأضاف أبو ليلى لما ذكره الخليل استعمال الفعل مجردًا، بمعنى الظهور، فقال: لمع ضرعها إذا ظهر.

وقريب من هذه الدلالة ما ذكره ابن قتيبة من أن الملمع التي أشرق ضرعها للحلب[١]، فالإشراق الظهور.

وسار على نهجهم الفارابي، فقال: "وألْمَعَتِ الأتانُ: إذا أشْرَق ضَرْعُها للحَمْل، واسودَّتْ حَلماتُها"[٢].

ومن اللغويين من أنكر على الخليل الإلماع في الناقة، كالأزهري، فقال: "لم أسمع الإلماع فِي النَّاقة لغير اللَّيْث، إِنَّمَا يُقَال للناقة: مُضْرِع ومُرْمِد ومُرِدّ، وَقَوله: ألمعت النَّاقة بذَنبها شاذّ، وَكَلَام الْعَرَب: شالت النَّاقة بذنبها بعد لَقَاحها، وشَمَذت واكتارت وعَسَرت، فَإِن فعلت ذَلِك من غير حَبَل قيل: أبرقت فَهِيَ مُبْرق"[٣].

(١) الجراثيم، (٢/ ٢٨١).
(٢) معجم ديوان الأدب، (٢/ ٣١١).
(٣) تهذيب اللغة، (٢/ ٢٥٧)، (ع ل م).

وما أنكره الأزهري على الخليل قد قال به غير واحد من اللغويين[١]، يقول الصاحب بن عباد: "وأَلْمَعَتِ الناقَةُ: رَفَعَتْ ذَنَبَها لِيُعْلَمَ أَنَّها لاقِحٌ، وتَحَرَّكَ وَلَدُها في بَطْنِها أيضًا، ولَمِعَ الضَّرْعُ لَمَعًا وتَلَمَّعَ: تَلَوَّنَ أَلْوانًا عند الإِنْزال"[٢].

وخلاصة القول:

إن موضع الخلاف بين الخليل وأبي ليلى ينحصر في أمرين:

الأول: في استعمال الفعل مجردا أو مزيدا، فالخليل اقتصر في استعماله في الناقة مزيدا، وأبو ليلى أضاف استعماله مجردا.

الثاني: في دلالة الفعل: فالخليل ذكر معنى (تلمع الضرع) تلوّن ألوانًا عند الإنزال، وأبو ليلى: (لَمِعَ ضَرْعُها) إذا ظهر.

ومن يمعن النظر في الدلالتين السابقتين يدرك تقاربهما، فكل لَونٍ خالف لونًا يسمى لُمْعَةٌ وتَلْمِيعٌ[٣].

والخليل قد راعى عند ذكر دلالته تغير اللون واسوداد الحلمة، فقال تلون، وأما أبو ليلى فقد راعى الأثر المترتب على التغير من الظهور والإبانة والإشراق، فقال: ظهر، وأما ما أنكره الأزهري على الخليل من استعمال الإلماع في الناقة فلا نميل، حيث ورد بهذا الاستعمال عند كثير من اللغويين.

النيم:

جاء في العين: "النيم: **قال أبو ليلى:** النِّيم: الفرو الرّقيق، وأنشد لذي الرّمّة [٤]:

حتّى انجلى الصُّبْحُ عنها في مُلَمِّعةٍ مِثْلِ الأَديمِ لها من هَبْوةٍ نِيمُ[٥]

(١) ينظر: المخصص، (٤/ ٣٨٤، ٣٨٥)، و كتاب الأفعال، (٣/ ١١٦)، وأساس البلاغة، (٢/ ١٨١)، (ل م ع).

(٢) المحيط في اللغة، (٢/ ٦٢)، (ل م ع).

(٣) لسان العرب، (٨/ ٣٢٥)، (ل م ع).

(٤) الهبوة: الغبار، جعل الغبار وكأنه غطاء من فرو، البيت في ديوان ذي الرمة برواية (انجلى الليل) ص ٢٥٧.

(٥) العين، ٣٨٦/٨.

إن من يمعن النظر في النص السابق يدرك أهمية استدراك أبي ليلى فقد أهمل الخليل بن أحمد ذكر اللفظ رغم تنبيهه على مادته وإشارته إلى أنه مستعملا[١]؛ لذا فقد عُدَّ هذا الاستدراك مما تفرد بذكره أبو ليلى، وقد ذكر اللفظ ودلالته واستشهد عليها ببيت ذي الرمة.

وقد ورد هذا اللفظ الذي أثبته أبو ليلى بدلالته في كتب اللغة، وأضاف له اللغويون دلالات أخر، ومنهم ابن قتيبة إذ يقول: " النّيم: الفرو..، ويقال النيم الدَّرج التي في الرمل إذا جرت عليه الريح" [٢].

وعزا الأزهري دلالة النيم على الفرو لأبي الحسن الأعرابي[٣]، ومن اللغويين من خَصَّ النيم بالفَرْو القَصِير إِلَى الصَّدْر[٤]، ومنهم من سار على نهج أبي ليلى، وخَصَّه بالفرو الرقيق كالصاحب بن عباد[٥]، وقال الجوهري: أنه " الفرو الخَلَق"[٦].

ويتضح مما سبق أهمية استدراك أبي ليلى لهذا اللفظ وتفرده بذكره .

المطلب الثاني

ما استدركه أبو ليلى من الشواهد

حفلت كتب اللغة والمعاجم بالكثير من الشواهد على اختلاف أنواعها ما بين شواهد قرآنية وأخرى من الحديث النبوي الشريف، وثالثة من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وقد حرص اللغويون على الاستشهاد بها جميعًا في كتبهم ومعاجمهم؛ " لتوكيد صيغة، أو بناء، أو استخدام لفظ لمعنى"[٧]، أو للدلالة على أحد معانيه.

---

(١) العين، ٣٨٤/٨.

(٢) الجراثيم، (١/ ٣٠٢)، ومقاييس اللغة، (٥/ ٣٧٥)

(٣) التهذيب، ٣٧٤/١٥.

(٤) التهذيب، ٣٧٤/١٥، والمحكم، (١٠/ ٥٢٧)

(٥) المحيط في اللغة، (١٠/ ٤١١).

(٦) الصحاح، (٥/ ٢٠٤٨)، والقاموس المحيط، (ص١١٦٥).

(٧) بحث (الشاهد اللغوي) يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة النجاح، المجلد الثاني، العدد السادس١٩٩٢م، ص٢٦٥.

وبالبحث في كتاب العين تبين أن كل الشواهد التي وردت في النصوص التي استدركها أبو ليلى على الخليل هي من الشعر والرجز، ولم يستشهد أبو ليلى بشاهد واحد من القرآن الكريم ولا من الحديث النبوي الشريف.

وقد بلغت هذه الشواهد ثلاثة وعشرين شاهدًا، بعضها منسوب إلى قائله، وبعضها الآخر يعتري نسبتها اضطراب ما بين جهل بقائله أو عدم ذكره، بالإضافة إلى ثلاثة شواهد أخرى غير منسوبة وردت في العين ونص المحققان على ورودهم في تاج العروس عن أبي ليلى.

وجميع هذه الشواهد يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

الأول: شواهد ذكرها أبو ليلى على دلالات استدركها على الخليل، وأتى بالشواهد؛ لتأكيد وتوضيح دلالته، وقد بلغت تسعة عشر شاهدًا وقد تم تناولها مع دلالاتها في موضعها(١).

والقسم الثاني: شواهد وردت في العين غير منسوبة، ونسبها الزبيدي إلى أبي ليلى، وهي ثلاثة شواهد:

الأول: ورد في العين في الجذر (شفع):

"قال: **زَعَمَتْ معاشر أنّني مُستَشْفِعٌ لمّا خرجتُ أزورُه أقلامها**"(٢).

ولم يرد هذا الشاهد إلا في العين، والتاج، ولم أقف عليه في المعاجم الأخرى(٣).

الثاني: جاء في العين في الجذر (سجع): "وقال:

وإن سجعت هاجت لك الشوق سجعُها وإن قرقرت هاج الهوى قرقريرها"(١).

---

(١) ينظر من جاء في البحث في أعصرت، معطير، العصام، والعنس، والنوب، ونوى.

(٢) العين، (١/ ٢٦١)، (ع ش ف)، وتاج العروس، (٢١/ ٢٨٦)، (ش ف ع).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة، (٢/ ٨٦٩)، (ش ع ف)، والتهذيب، (٢٧٧/١، ٢٧٨)، والمحيط، (٢٩٢/١، ٢٩٣)، (ع ش ف)، والصحاح،(١٢٣٨/٣) ، ومقاييس اللغة، (٢٠١/٣)، والمحكم، (٣٧٨/١، ٣٧٩)، واللسان، (١٨٣/٣، ١٨٤)،(ش ف ع).

(١) العين، (١/ ٢١٤)، (ع ج س).

وأورده الزبيدي في تاجه عن أبي ليلى برواية:

"فـإن سـجعت أهـدى لـك الشـوق سـجعها وإن قرقـرت هـاج الهـوى قرقريرها"[١].

وقد ورد ذكره في بعض المعاجم وكتب الغريب دون نسبته[٢].

الثالث: ما ورد في العين في الجذر (دلع):

"قال أبو العتريف الغَنَويّ يصفُ ذئبًا طرده حتّى أعيا ودَلَعَ لسانُه:

وقلّص المشفر عن أسنانه ودَلَعَ الدالعُ من لسانه"[٣].

وذكره ابن سيده عن أبي عبيد برواية: وأدلع الدالع من لسانه"[٤]، وبهذه الروايـة ورد فـي اللسـان غيـر منسـوب[٥]، ولـم أقـف علـى الشـاهد فـي المعـاجم الأخرى[٦].

والقسم الثالث: شواهد استدركها أبو ليلى على دلالات ذكرها الخليل، وهي في أربعة مواضع:

الموضع الأول: في الجذر (عجر):

أنشد أبو ليلى:

حَسَنُ الثياب يبيت أعجرَ طاعما والضيف من حبّ الطعام قد التوى[١]

وقد استشـهد بـه علـى الدلالـة المذكورة فـي العين: "والأعجز: كل شـيء ترى فيه عقدا، كيس أعجز، وبطن أعجز إذا امتلأ جدا، قال: عنترة:

(١) تاج العروس، (٢١/ ١٨١)، (س ج ع).

(٢) الجيم، (٩٤/٣)، والبارع في اللغة، (٥٢٤)، غريب الحديث للخطابي، (٦١١/١)، الأفعال، لابن القطاع، (٦٣/٣)، والإبانة في اللغة، (٩٧/١).

(٣) ينظر: العين، (٢/ ٤١)، (ع د ل)، وتاج العروس، (٢٠/ ٥٦٣)، (د ل ع).

(٤) المخصص، (١٣٣/١)، والمحكم، (٢/ ١٧)، (ع د ل).

(٥) لسان العرب، (٩٠/٨)، (د ل ع).

(٦) الجمهـرة، (٦٦٣/٢)، وديـوان الأدب، (٢٠٩/٢)، وتهـذيب اللغـة، (٢/ ١٢٨)، والمحـيط، (٤٢٤/١)، (ع د ل)، والصحاح، (١٢٠٩/٣)، ومقاييس اللغة، (٢٩٧/٢)، (د ل ع).

(١) العين ، (١/ ٢٢٢)، (ع ج ر)، ولم أقف على قائله.

أبني زبيبة ما لِمُهْرِكُمُ مُتَخَدِّدا وَبُطُونُكُمْ عُجْرُ[١]

ويبدو أن ما جاء في العين قد أصابه تصحيف، وأن الخليل أراد الأعجر، يقال: كيس أعجر، وبطن أعجر: إذا امتلأ جدًّا، فقد ذكر الخليل هذه الدلالات في الجذر(ع ج ر)، بدليل استشهاده ببيت عنترة السابق.

وبتتبع جذر (عجر) في كتب اللغة والمعاجم لم نجد من اللغويين [٢] من استشهد ببيت أبي ليلى السابق سوى ابن فارس حيث نقل في مقاييسه هذا البيت مستدلا به على دلالة الخليل، بطن أعجر: إذا امتلأ جدا، ولكنه نسبه إلى الخليل[٣]، وكذلك نصَّ عليه نشوان الحميري، دون نسبته[٤].

وعليه فيكون الشاهد الذي أنشده أبو ليلى مستدلا به على دلالة الخليل من جديد الإضافات التي أضافها أبو ليلى، وقد نقلها عنه ابن فارس والحميري، وإن لم ينسباه إليه.

الموضع الثاني:

ما ورد في العين: " والاعتجار: لفُّ العمامِة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك، **وأنشد أبو ليلى:**

جاءت به معتجرا ببُرْدِهِ سَفْواء تَخْدي بنسيجٍ وَحْدِهِ"[٥]

ومن الملاحظ أن الخليل لم يستشهد على المعنى المذكور، فاستدرك أبو ليلى ما فات الخليل من الاستشهاد، ولم ينسبه أبو ليلى إلى قائله، وقد حرص كثير من اللغويين على الاستشهاد بما أنشده أبو ليلى[١]، ونسبه نشوان

---

(١) العين ، (١/ ٢٢٢)، (ع ج ر).

(٢) ينظر: التهذيب، (٢٣٢/١، ٢٣٣)، والمحيط في اللغة، (٢٥٣/١، ٢٥٤)، الصحاح، (٧٣٧/٢)، لسان العرب،(٥٤٣/٤) تاج العروس، (٥٣٧/١٢)، (ع ج ر).

(٣) مقاييس اللغة، (٤/ ٢٣١)، (ع ج ر).

(٤) شمس العلوم، (٧/ ٤٣٩٧).

(٥) العين ، (١/ ٢٢٢)، (ع ج ر).

(١) ينظر: تهذيب اللغة، (٢٣١/١)، وديوان الأدب، (٩٦/٤)، جمهرة اللغة، (٤٦١/١)، الصحاح، (٧٣٧/٢)، ومقاييس اللغة، (٢٣١/٤)، ولسان العرب، (٥٤٤/٤)، وتاج العروس، (٢٨٦/٣٨)،(ع ج ر).

الحميري إلى حسان بن ثابت[١]، ولم أجده في ديوانه، ونسبه ابن رشيق إلى ابن ميادة[٢]، وهو في ديوانه مما نسب إلى ابن مياده وغيره من الشعراء[٣].

وأيًّا ما كان الأمر فإن استشهاد أبي ليلى بالبيت السابق على دلالة الخليل يُعَدُّ من الإضافات المهمة، فقد تناقلت كتب اللغة والمعاجم هذا البيت مستشهدين به على تلك الدلالة.

الموضع الثالث:

ما جاء في العين: " وبعيرٌ عَمِدٌ، وسنام عَمِدٌ، وناقة عَمِدَةٌ. وثرىً عَمِدٌ، أي: بلّته الأمطار، **وأنشد أبو ليلى**[٤]:

وهل أحطبن القومَ بعد نُزولِهِمْ أصولَ ألاء في ثرى عمد جعد"[٥].

استشهد أبو ليلى بالبيت السابق على قول الخليل وثرى عمد أي: بلته الأمطار، وقد ورد هذا البيت في العين منسوبًا لذي الرمة في الجذر (عرى)[٦]، كما ورد صدره في الجذر (حطب)[٧].

وعليه فالبيت الذي استدركه أبو ليلى على الخليل في الجذر (عمد) لا يُعَدُّ من قبيل الإضافات الجديدة، فقد ذكره الخليل في الجذر (عرى)، ولكن ما يؤخذ على الخليل هو عدم ذكره للشاهد في أول موضع يستحق وروده، فالجذر (عمد) أسبق ورودًا في العين من الجذر (عرى)، ولو ذكره الخليل في الأول، ولم يذكره في الثاني لقلنا إنه لم يذكره تجنبًا للتكرار.

---

(١) شمس العلوم، (٧/ ٤٤٠١).

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني،(١/ ٢٢٧، ٢٢٨)، ت: محمد محيي الدين، دار الجيل، الطبعة: الخامسة،١٤٠١هـ -١٩٨١ م.

(٣) شعر ابن ميادة، ت: حنا جميل حداد، ص٢٤٦، مجمع اللغة العربية -دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٤) البيت لذي الرمة، ينظر: ديوانه، ١٨٦٧/٣.

(٥) العين، (٢/ ٥٩)، (ع د م).

(٦) العين، (٢/ ٢٣٤)، (ع ر ى).

(٧) العين، (٣/ ١٧٣)، (ح ط ب).

وقد سار الأزهري على نهج الخليل، وأورده في الجذر حطب [١]، وتبعه في ذلك كثير من اللغويين[٢]، وأورده ابن فارس في الجذرين (عمد)، و(عرى)[٣].

الموضع الرابع:

ما ورد في العين: "ورَعْثَةُ الدّيك عُثْنونُهُ. **أنشد أبو ليلى**[٤]:

ماذا يُؤَرّقُني والنّومُ يَطْرُقُني من صوتِ ذي رَعَثاتٍ ساكنِ الدّارِ"[٥]

وبالتتبع لكتب اللغة والمعاجم، وجدنا من اللغويين من استشهد به كابن السكيت، والجاحظ، وابن دريد، وغيرهم[٦].

وعليه فبذكر أبي ليلى للبيت السابق يكون قد استدرك ما فات الخليل من الاستشهاد، وقد حرص اللغويون على الاستشهاد به في معاجمهم.

وخلاصة القول:

إن الأبيات التي ذكرها أبو ليلى في العين للاستشهاد على الدلالات المذكورة مما يحسب لأبي ليلى، ولكن يؤخذ عليه عدم نسبة بعض الأبيات إلى قائليها رغم معرفته أصحابها كما وجدنا في الجذر (عرى) فقد ورد البيت منسوبًا لذي الرمة.

---

(١) تهذيب اللغة، (٢٢٨/٤)، (ح ط ب).

(٢) ينظر: المحكم، (٢٤٥/٣)، والمحكم، (٢٤٥/٣)، ولسان العرب، (١/ ٣٢٢)، وتاج العروس، (٢/ ٢٩٠)، (ح ط ب).

(٣) مقاييس اللغة، (١٣٩/٤، ٢٩٦).

(٤) لم أقف على قائله، وورد البيت في الصحاح، (٢٨٣/١) منسوبًا للأخطل، ولم أعثر عليه في ديوانه، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الثالثة١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

(٥) العين، (٢/ ١٠٦)، (ع د م).

(٦) ينظر: الألفاظ، ص٤٨٨، والحيوان، (٢/ ٤٣٤)، وجمهرة اللغة، (١/ ٤٢١)، (ث ر ع)، المحكم ، (١٣٨/٣)، (ح ض م)، والصحاح، (٢٨٣/١)، (ر ع ث)، وأساس البلاغة، (٣٦١/١)، وتاج العروس، (٢٥٩/٥)، (ر ع ث)، ولسان العرب، (١٤٠/٧)، (ح م ض).

المبحث الثالث

ما لم يعرفه أبو ليلى

ورد في كتاب العين عددًا من النصوص صُرح في آخرها بعبارة (لم يعرفه أبو ليلى)، وقد جاء ذلك في ستة مواضع من العين، وورد نص آخر متلوًا بعبارة (قال أبو ليلى: لا أعرفه)، ويبدو أن أبا ليلى كان يُسئل عن هذه الألفاظ ولم يعرفها، وقد أثبت شراح العين ذلك ثم أدخلها النساخ بعد ذلك في المتن.

وقد يكون السبب في عدم معرفة أبي ليلى لها هو عدم سماعها عن العرب ولا غرابة في ذلك فكثيرًا ما سمعنا عن الأعراب وورد عنهم في كتب اللغة أنهم إذا سئلوا عن شيء لا يعرفونه صرحوا بذلك، وقد آثرت ذكر هذه النصوص ودراستها؛ لأمرين:

أولهما: أن هذه النصوص تشهد لأبي ليلى بالأمانة والتوثق، وهذا يطلعنا على جانب آخر مجهول من شخصيته العلمية، فأبو ليلى – كما ذكرنا سابقًا– واحد من الأعراب الذين طوتهم الأيام والصحف ولم نعثر له على ترجمة وافية، وأغلب ما ورد عنه وعن حياته هي مجرد استنتاجات، ولا شك أن الوقوف على هذه النصوص يطلعنا على جانب مهم من شخصيته وسماته.

وثانيهما: أن دراسة مثل هذه الألفاظ وتتبعها في كتب اللغة والمعاجم قد تكشف لنا عن أسباب عدم معرفة أبي ليلى لها، وما إذا وافقه بعض اللغويين في ذلك أو لا، وسيأتي تفصيل ذلك فيما يأتي:

١. البعصوصة:

جاء في العين: "البُعْصُوصَة: دُوَيْبة صغيرة لها بريق من بياضها. يقال للصَّبيّ: يا بُعْصوصة؛ لصغره وضعفه. **لم يعرفه أبو ليلى،** وعرفه عرام"(١).

وبالبحث في كتب اللغة والمعاجم نجد أن جل المعاجم اللغوية لم تضف أكثر مما ذكره الخليل في العين، يقول أبو الحسن الهنائي: " والبُعْصُوصة: دُوَيْبةٌ صغيرةٌ لها بَرِيقٌ من بياضها، ويُقال للصبي: يا بُعْصُوصةُ، لِصِغرِ خَلْقِهِ وضَعْفِهِ"(٢).

وزاد ابن عباد، فقال: "والبُعْصُوْصُ: عَظْمُ الوَرِكِ والعُصْعُصُ"(٣)، وقال ابن سيده: " والبُعْصُوص من الْإِنْسَان: الْعَظِيم الصَّغِير الَّذِي بَين أليتيه"(٤).

وبناء على ذلك فنرجح أن عدم معرفة أبي ليلى للفظ قد يرجع لعدم سماعه عن العرب.

٢. (مِستع):

جاء في العين في ستع: "رجلٌ مِسْتَعٌ، لغة في مِسْدَع، وهو الماضي في أمره. ورأيته مِسْتَعًا، أي: سريعًا، **لم يعرفه عرّام ولا أبو ليلى**"(٥).

ويبدو أن أبا ليلى وعرام لم ينفردا من بين اللغويين بعدم معرفة هذا اللفظ، بل شاركهم في ذلك الكثير من اللغويين، فمن خلال تتبع لفظ (ستع) في كتب اللغة والمعاجم وجدناهم قد تناقلوا ما جاء في العين في هذا اللفظ ولم يزيدوا عليه حرفًا، يقول الأزهري " مِسْتَعٌ، وَهُو المنكمش الماضي في أمره. قال: ويقال: مِسْدَعٌ، لغة، قال: وَرجل مِسْتَع أَي: سريع"(٦).

---

(١) العين، (١/ ٣١١)، (ع ص ب).

(٢) ينظر: المنجد في اللغة، (ص٤٤)، وجمهرة اللغة، (٢/ ١١٩٧)، ومجمل اللغة، (ص١٢٩).

(٣) المحيط في اللغة، (١/ ٣٤٢)، (ع ص ب).

(٤) المحكم، (١/ ٤٥٥)، (ع ص ب).

(٥) العين، (١/ ٣٢٥)، (ع س ت).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة، (٢/ ٤٧)، (ع س ت)، والتكملة، (٤/ ٢٧٥)، ولسان العرب، (٨/ =

كما أن من اللغويين من أهمل ذكر اللفظ كالجوهري، وابن فارس.

وأمَّا ما جاء في العين من أن المستع لغة في مسدع فقد صرح الأزهري بأن سدع أهمله الثقات، فقال: " سدع: أهمله الثِّقَات. وقال اللَّيْث: رجل مِسْدَع: ماضٍ لوجهه، نحوُ الدَّلِيل المِسْدِع الْهَادِي. وقال ابن دُرَيد: السَدْع: صَدْم الشَّيْء الشيءَ..، قلت: وَلم أجد لما قَالَ اللَّيْث وَابْن دُرَيْد شَاهدا من كَلَام الْعَرَب"(١).

وقد أكد ذلك ابن فارس، فقال:" السين والدال والعين ليس بأصل يعول عليه ولا يقاس عليه، لكن الخليل ذكر الرجل المسدع، قال: وهو الماضي لوجهه"(٢).

٣. الصَّنَّاع والصَّنَّاعة:

جاء في العين: "والصَّنّاعُ والصَّنَّاعةُ أيضًا: خشب يتّخذ في الماء ليحبس به الماء، أو يسوّى به، ليمسكه حينًا، **لم يعرفه أبو ليلى، ولا عرّام**" (٣).

المشهور في اللفظ الصُّنَّاع بالضم، وهم الذين يعملون بأَيديهم، والحِرْفة الصِّنَاعة، وقال الأزهري: "وسمعت العرب تسمّي أحباس الماء: الأصناع والصُّنُوع، واحدها صِنْع"(٤).

وقال ابن دريد: " والمَصْنَعَة والمَصْنُعَة: الْموضع الَّذِي يُتّخذ ويُحتفر فِيهِ بِركة فيحتبس فيها ماء السماء، وَهُوَ الصِّنْع أَيضًا"(٥).

=

١٥٠)، (س ت ع)، والمحكم، (١/ ٤٧٣)، والقاموس المحيط، (ص٧٢٧)، والمحيط في اللغة، (١/ ٣٥٦)، (ع س ت).وتاج العروس، (٢٠/ ٣٩٤)، (س ت ع).

(١) تهذيب اللغة، (٢/ ٤٦)، (ع س د).

(٢) مقاييس اللغة، (٣/ ١٤٨)، (س د ع).

(٣) العين، (١/ ٣٠٥)، (ع ص ن).

(٤) تهذيب اللغة، (٢/ ٢٤)، والمحيط في اللغة، (٣٣٧/١)، (ع ص ن).

(٥) جمهرة اللغة، (٢/ ٨٨٨)، (ص ن ع).

وأما الصَّنَّاع والصَّنَّاعة فقد ذكر فيه أصحاب المعاجم ما ورد في العين، يقول الأزهري: " وقال اللَّيْث: الصَّنَّاعة: خَشَبَة تُتّخذ فِي المَاء ليحبس بهَا المَاء وتُمسكه حينا"(١).

وزاد ابن عباد، فقال: "والصَّنّاعُ والصَّنَّاعَةُ: خَشَبٌ يُتَّخَذُ في الماء لِيُحْبَسَ بـه ويُسَوّى، وكذلك الأصْنَاعُ –جَمَاعَةُ صِنْعٍ –: مِثْل الخَشَب يُتَّخَذُ لمُسْتَنْقَع الماء"(٢).

واقتصر الفيروز آبادي على ما ورد في العين، ومثله الصاغاني وابن منظور، والزبيدي(٣).

ويتضح مما سبق وبتتبع كتب اللغة والمعاجم أن من اللغويين من أهمل ذكر (الصناع والصناعة) كابن دريد، والجوهري، وابن فارس(٤).

ولعل عدم معرفة أبي ليلى وعرام باللفظ، وعدم ذكر بعض اللغويين له يرجع إلى عدم سماعهم عن العرب، فربما عده ابن دريد من الوحشي المستنكر فلم يذكره، ومن المعلوم أن ابن دريد اقتصر في كتابه على الجمهور من كلام العرب وأرجأ الوحشي المستنكر، وكذلك الأمر بالنسبة للجوهري ربما لم يصح اللفظ عنده، فلم يودعه في صحاحه.

٤. عَشِم الخبز:

جاء في العين: "وعَشِمَ الخبزُ يَعْشَمُ عَشَمًا وعُشومًا، أي: خَنزِ وفسد فهو عاشم، **لم يعرفه أبو ليلى**"(٥).

---

(١) تهذيب اللغة، (٢/ ٢٥)، (ع ص ن).

(٢) المحيط في اللغة، (١/ ٣٣٦)، (ع ص ن).

(٣) القاموس المحيط، (ص٧٣٩)، ولسان العرب، (٨/ ٢١١)، والتكملة، (٤/ ٣٠١)، ولسان العرب، (٨/ ٢١١)، تاج العروس، (٢١/ ٣٧٢)، (ص ن ع).

(٤) ينظر: جمهرة اللغة، (٢/ ٨٨٨)، والصحاح، (٣/ ١١٤٥، ١١٤٦)، مقاييس اللغة، (٣/ ٣١٣)، (ص ن ع).

(٥) العين، (١/ ٢٦٧):٢٦٦، (ع ش م).

بتتبع لفظ (عَشِم) في كتب اللغة والمعاجم نجد أن اللفظ قد ورد فيها بمعنى اليبس والفساد، يقول ابن فارس: "العين والشين والميم أصل يدل على يبس في شيء وقحول"(١)، ويقال: قد عشم الخبز وعشب إذا يبس(٢)، كما أثبتت بعض المعاجم للفظ بعض التصريفات، نحو عَشَم وعَاشِم وعُشُوم وعَيْشَم.

يقول ابن القطاع: "وعَشِم الخبزُ أيضًا عَشَمًا فسد"(٣)، ونقل ابن سيده عن ابن الأَعرابي، خُبْز عاشِمٌ – خَنِزٌ(٤).

ويقول نشوان الحميري: "عَشِم الخبز عَشَمًا، وعُشُومًا: إذا خُزن حتى يفسد فهو عَاشِم"(٥).

وأما ما جاء في عبارة العين السابقة من أن أبا ليلى لم يعرف العاشم، فلا لوم عليه في ذلك، إذ لم يكن أبو ليلى وحده من اللغويين الذين لم يعرفوا العاشم، فقد صرح الأزهري بعدم معرفته، فقال: " لَا أعرف العاشم فِي بَاب الخُبز "(٦).

ووافقه في ذلك غير واحد من اللغويين، فقد ورد عنهم في الخبز اليابس الفاسد عَشَم وعَيْشَم(٧).

وعليه فعدم معرفة أبي ليلى للعاشم لا ينقص من قدره، ولا يقلل من مكانته العلمية، إذ لم يعرف هذا اللفظ عند لغويين آخرين مشهود لهم بالرسوخ في العلم والضبط والتحري.

---

(١) مقاييس اللغة، (٤/ ٣٢١)، (ع ش م).
(٢) الألفاظ لابن السكيت، (ص٢٢٧).
(٣) كتاب الأفعال، (٢/ ٣٧٩).
(٤) المخصص، (١/ ٤٣٨).
(٥) شمس العلوم، (٧/ ٤٥٥٩).
(٦) تهذيب اللغة، (١/ ٢٨٥)، (ع ش م).
(٧) ينظر: الصحاح، (٥/ ١٩٨٥)، والمحيط في اللغة، (١/ ٢٩٨)، والقاموس المحيط، (ص١١٣٨)، و المحكم، (١/ ٣٨٧)، (ع ش م).

٥- عضم الفدان:

جاء في العين: " والعَضْمُ: خشبة ذات أصابع يُذَرَّى بها الحنطة فَيُنَقَّى من التِّبن، وعَضْمُ الفَدّان: لوحه العريض الذّي في رأسه الحديدة التي تشقّ بها الأرض، **لم يعرفه أبو ليلى**"(١).

الفَدّان وَاحِد الفَدَادِين، وَهِي البَقَر الَّتِي يُحرث بهَا(٢)، وقيل: الفَدّانُ: الثَّوْرُ، وقال أبو حنيفة: الفَدّان: الثَّوران اللذان يُقرنان فيُحرثُ عليهما(٣).

وقد تناقل أصحاب المعاجم(٤) عند تفسيرهم عضم الفدان عبارة العين.

واتفق ابن فارس مع أبي ليلى في عدم معرفة اللفظ، بل وعده ابن فارس غلطًا نسبه الرواة إلى الخليل، وذلك إذ يقول: العين والضاد والميم قد ذكرت فيه كلمات عن الخليل وغيره، وأراها غلطًا من الرواة عنه، فأما الخليل فأعلى رتبة من أن يصحح مثل هذا...، وعضم الفدان: لوحه العريض، والعيضوم، قالوا: الأكول، وذكرنا هذا كله تعريفا أنه لا أصل له، ولولا ذاك ما كان لذكره وجه"(٥).

وعليه فعدم معرفة أبي ليلى للفظ ربما يرجع لعدم سماعه له، وأنه لا أصل له، فقد رأينا أن ابن فارس عده غلطًا نسبه الرواة للخليل، والخليل برئ منه، أو لأن أبا ليلى من الأعراب الذين كانوا يعيشون في الصحراء ولا يشتغلون بالزراعة، ولا يعرفون جميع آلات الحرث.

---

(١) العين، (١/ ٢٨٧)، (ع ض م).
(٢) تهذيب اللغة، (١٤/ ١٠٠)، (د ف ن).
(٣) المحكم، (٩/ ٣٥١)، (د ف ن).
(٤) ينظر: تهذيب اللغة، (١/ ٣١١)، والمحكم، (١/ ٤٢٠)، والصحاح، (٥/ ١٩٨٧)، القاموس المحيط، (ص١١٣٨)، لسان العرب، (١٢/ ٤٠٩)، وتاج العروس، (٣٣/ ١٠٩)، (ع ض م).
(٥) مقاييس اللغة، (٤/ ٣٤٦، ٢٤٧)، (ع ض م).

٥. عمش:

جاء في العين: "رجل أَعْمَشُ، وامرأة عمشاء، أي: لا تزال عينها تسيل دمعًا، ولا تكاد تُبصِرُ بها. وقد عَمِشَ عَمَشًا. وطعامٌ عَمْشٌ لك، أي: موافقٌ صالح. والعَمْشُ: ما يكون فيه صلاحٌ للبدن. والختانُ عَمْشٌ للغلام؛ لأنه يرى فيه بعد ذلك زيادة، **لم يعرفه أبو ليلى**، وعرفه عرَّام"(١).

إن المتتبع للفظ (عمش) في كتب اللغة والمعاجم يجده يدور حول معنيين:

الأول: العَمَشُ في العين، وهو ضعف الرؤية مع سيلان دمعها في أكثر أوقاتها(٢)، وهذا هو المشهور في اللفظ، ولا خلاف فيه بين اللغويين.

والثاني: العَمْش ما يكون فيه صلاح البدن، ومنه يطلق على الختان عمش؛ لإن فيه صلاحا، ولعل اللفظ بهذه الدلالة هي ما لم يعرفه أبو ليلى، وذكره غير واحد من أئمة اللغة بما ورد في العين، يقول الأزهري نقلا عن ابن الْأَعرابي العَمْش:" صلاحُ البدن. وَقَالَ: يُقَال اعمِشُوه، أَي: طهِّروه، يَعْنِي الْغُلَام"(٣).

وبمثله قال ابن عباد: "والعَمْشُ –جَزْمٌ–: ما فيه صَلاحٌ للبَدَنِ، يُقال: هذا طَعَامٌ عَمْشٌ لك، والخِتَانُ عَمْشٌ للصَّبِيِّ"(٤)، وتبعه في ذلك ابن فارس(٥)، وابن سيده(٦).

وذكر الأزهري في العمش لغة أخرى وهي العبش، وقال هما لغتان صحيحتان، وأهمل الخليل (العبش)، فقال: "يُقَال الخِتان صلاحٌ لْلوَلَد فاعمِشوه واعبِشُوه، وكلتا اللغتين صَحِيحَة"(٧)، وتبعه في ذلك الفيروز آبادي(٨).

---

(١) العين، (١/ ٢٦٧)، (ع ش م).
(٢) الصحاح، (٣/ ١٠١٢)، (ع ش م).
(٣) تهذيب اللغة، (١/ ٢٨٥)، (ع ش م).
(٤) المحيط في اللغة، (١/ ٢٩٧)، (ع ش م).
(٥) مجمل اللغة، (ص٦٣٠)، (ع م ش)، ومقاييس اللغة، (٤/ ١٤٣)، (ع م ش).
(٦) المحكم، (١/ ٣٨٨)، (ع ش م).
(٧) تهذيب اللغة، (١/ ٢٨١)، (ع ش ب).
(٨) القاموس المحيط، (ص٥٩٧)، (ع ب ش)، ولسان العرب، (٦/ ٣٢٠)، (ع ش م)، تاج =

وهذه الدلالة للفظ (العمش) لم يعرفها أبو ليلى، وكذلك لم ترد عند ابن دريد في جمهرته[١]، ولا الجوهري في صحاحه[٢]، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عدم سماعهم لها عن غير واحد من العرب الموثوق بهم، فكل ما جاء عن هذه الدلالة هو في الأصل منسوبًا إلى الخليل وابن الأعرابي، ثم تناقله أصحاب المعاجم بعد ذلك فيما بينهم، ومن المعلوم أن ابن دريد قد حرص في جمهرته على ذكر الجمهور من كلام العرب، وكذلك حرص الجوهري في كتابه على ذكر ما صح عنده في اللغة.

٦. التَّمَشُّع:

ورد في العين: "والتَّمشُّع: الاستنجاء. قال عرَّام: بالحجارة خاصَّة، وفي الحديث: لا تتمشَّع بروثٍ ولا عظمٍ، **قال أبو ليلى:** لا أعرفه، ولكن يقال: لا تمتَش بروثٍ وعظمٍ، أي: لا تستنج بهما".[٣]

يتضح من عبارة العين أن الخليل جعل التمشع في معنى الاستنجاء عامة وخصه عرام بالحجارة، وبإطلالة سريعة في كتب اللغة والمعاجم والغريب نجد أن من اللغويين[٤] من مال إلى تعميم دلالة اللفظ، كالأزهري فقد نقل عن ابن شميل أنه قال: "والتمشُّع: التَّمسُّح فِي الِاسْتِنْجَاء، قلت: وَهُوَ حرف صَحِيح"[٥].

=

العروس، (١٧/ ٢٧٧)، (ع م ش).

(١) جمهرة اللغة، (٢/ ٨٧٠)، (ع ش م).

(٢) الصحاح، (٣/ ١٠١٢)،(ع م ش).

(٣) العين، (١/ ٢٦٧)، (ع ش م).

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، (٥/ ٣٢٤)، (م ش ع)، والمحكم، (١/ ٣٨٩)، (ع ش م)، ولسان العرب، (٨/ ٣٣٦)، وتاج العروس، (٢٢/ ٢٠٠)، (م ش ع).

(٥) تهذيب اللغة، (١/ ٢٨٦)، (ع ش م).

وبه فسر الخطابي ما ورد عن رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – من أنه نَهَى عَنْ أَنْ يَتَمَشَّعَ الرَّجُلُ بِرَوْثِ دَابَّةٍ أَوْ بِعَظْمٍ" قَالَ والتَمَشُّع الاستِنجاء"(١)، وزاد ابن الأثير دلالة اللفظ تعميمًا، فقال : "وتَمَشَّعَ وامْتَشَعَ: إِذَا أَزَالَ عَنْهُ الأذَى"(٢).

ومال الصاحب بن عباد إلى تخصيص دلالة اللفظ مثل عرام، فقال: "والتَّمَشُّعُ: الاسْتِنْجَاءُ بالحجارةِ خاصَّةً"(٣).

وأما قول أبي ليلى لكن يقال: لا تمتَش بروثٍ وعظمٍ، أي: لا تستنج بهما.

فقد روي عن غير قليل من أئمة اللغة(٤) مجيء الفعل (تمتشّ) بمعنى الاستنجاء، فقد روي عن ابن الأعرابي: "امْتَشَّ المتَغَوِّطُ وامْتَشَع، إذا أَزالَ القذَى عَن مَقْعَدتِه بِمَدَرٍ أوْ حَجر"(٥).

كما أثبتت بعض المعاجم الحديثة هذه الدلالة للفعل (تمتش)، فقد جاء في الوسيط: " امتشَّ فلَان: استنجى"(٦).

وبناء على ما سبق:

فإن قول أبي ليلى السابق يضعنا أمام لفظين: أولهما: التمشع من الفعل (مشع) في معنى الاستنجاء، وهو الوارد عن الخليل، وعن غيره من أئمة اللغة،

(١) غريب الحديث، الخطابي، (١/ ٢٣٩)، والفائق في غريب الحديث، (٣/ ٣٦٨).
(٢) النهاية، (٤/ ٣٣٤).
(٣) المحيط في اللغة، (١/ ٢٩٩)، (ع ش م).
(٤) ينظر: المحيط في اللغة، (٧/ ٢٧٢)، وأساس البلاغة، (٢/ ٢١٤)، والتكملة، (٣/ ٥١٣)، ولسان العرب، (٦/ ٣٤٨)، وتاج العروس، (١٧/ ٣٨٧)، (م ش ش).
(٥) تهذيب اللغة، (١١/ ٢٠٠)، (م ش ش).
(٦) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،(٢/ ٨٧١)، (م ش ش)، دار الفكر ببيروت، الطبعة: الثانية ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.

وقال عنه الأزهري: هو حرف صحيح وهذا لم يعرفه أبو ليلى، وكذلك لم يذكره الجوهري في هذا المعنى(١).

والثاني: امْتَشَّ وهو افتعل من الفعل (مشش) في معنى الاستنجاء أيضًا، ذكره أبو ليلى، وأهمله الخليل، وبهذا يكون أبو ليلى قد استدرك ما فات الخليل من ذكر الفعل امتش في معنى الاستنجاء، وقد ورد اللفظ بهذا المعنى عن بعض أئمة اللغة.

وربما يرجع السبب في عدم معرفة أبي ليلى للفظ (تمشع) في معنى الاستنجاء هو عدم سماعه له، أو أنها لغة لم تبلغه، فالتقارب بين اللفظين (مشع)، و(مشش) مع اتحاد دلالتهما يضعنا أمام احتمالية أن يكون اللفظان لهما أصل واحد، ثم حدث إبدال، فنتج عن ذلك وجود لفظين يحملان دلالة واحدة.

(١) الصحاح، (٣/ ١٢٨٥)، (م ش ع).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين سيدنا محمد الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

وبعد

فقد من الله عليَّ بالتيسير، وقمت بجمع استدراكات أبي ليلى في كتاب (العين)، ودراستها دراسة لغوية، وهذه أهم النتائج التي تمخض عنها البحث:

١. رجح البحث أن أبا ليلى كان من علماء القرنين الثاني والثالث الهجري، فقد ذكرت كتب التراجم أن وكيع بن الجراح المتوفي عام (١٩٧ هـ) قد روى عنه، وكذلك كان أبو ليلى معاصرًا لعرام السلمي(ت٢٧٥هـ)، وأبي الهيثم الرازي(ت٢٧٦ هـ)، وأن وفاته كانت في الربع الثاني من القرن الثالث الهجري.

٢. رجح البحث أن أبا ليلى كان من الأعراب الذين جاءوا مع ابن طاهر إلى خراسان، وورد ذكرهم في رواية ياقوت الحموي وإن لم ينص على اسمه صراحة.

٣. أظهر البحث أن أبا ليلى يُعَدُّ مرجعية معجمية لبعض اللغويين، ومنهم الأزهري، وابن فارس والزبيدي، وابن عباد، وابن سيده، فهؤلاء جميعهم حرصوا على الأخذ منه في مصنفاتهم.

٤. أن الاستدراكات التي ذكرها أبو ليلى على الخليل لم تكن كلها مخالفة للخليل، بل جاء بعضها موافقًا للخليل، وذكرها من قبيل التوضيح، والتفصيل، والتدعيم لدلالة الخليل.

٥. دقة أبي ليلى اللغوية في الوصف والتفسير لدلالات الألفاظ، وكذلك من خلال ذكر الفروق الدقيقة بين دلالات الألفاظ، كما جاء في تفسيره (شُعَب الفرس).
٦. تَمَيُّز أبي ليلى بالأمانة العلمية والدقة في التوثيق، وقد وضح ذلك من خلال تصريحه بعدم معرفة بعض الدلالات.
٧. معظم الاستدراكات التي ذكرها أبو ليلى في كتاب العين قد وردت في كتب اللغة والمعاجم غير منسوبة إليه، عدا موضعين تم نسبتهما إليه وذلك على يد ابن فارس والزبيدي.
٨. بلغت النصوص المروية عن أبي ليلى في كتاب العين تسعة وثلاثين نصًّا، بالإضافة إلى ثمان نصوص ورد التصريح فيها بعبارة (لم يعرفه أبو ليلى)، أو (قال أبو ليلى: لا أعرفه).
٩. بلغت جملة الشواهد التي أوردها أبو ليلى ثلاثة وعشرين شاهدًا، بعضها منسوب إلى قائله، وبعضها الآخر يعتري نسبتها اضطراب ما بين جهل بقائله أو عدم ذكره، بالإضافة إلى ثلاثة شواهد أخرى غير منسوبة وردت في العين ونص المحققان على ورودهم في تاج العروس عن أبي ليلى.
١٠. أن استدراكات أبي ليلى لم تقتصر على الجوانب الدلالية فقط، وإنما امتدت لبعض النواحي الصرفية كما في عُنَّس، ومِعْطِير.
١١. أن بعض استدراكات أبي ليلى قد امتدت إليها يد التصحيف كما في قوله: "اليَلْمَعيّ من القوم: الدّاعي الذي يَتَظَنَّى الأمور ولا يكاد يخطئ ظنّه"، أراد بذلك الداهي.

١٢.كشفت استدراكات أبي ليلى عن جانب مهم من شخصيته العلمية، وهو الأمانة والتوثق، تبين ذلك بوضوح في الألفاظ التي صرح فيها بعدم معرفته إياها.

١٣.كشفت دراسة استدراكات أبي ليلى في كتاب (العين) عن منهجه في استدراكه، وإن لم ينص على ذلك صراحة من حيث: تدعيم المعنى بالشواهد، وقد أولى الشاهد الشعري عناية كبيرة دون غيره من الشواهد الأخرى، بالإضافة إلى الدقة والتلطف في التعبير، حيث لم ينسب إلى الخليل الخطأ في استدراكاته، وإنما كان يعبر بقوله: (هي عندنا)، (بل...)، ونحوه من العبارات الخالية من التجريح.

١٤.اشتملت استدراكات أبي ليلى على التصويب والتصحيح لبعض دلالات الخليل كما ورد في (الجعدة)، و(التصتع).

١٥.لا يُعَدُّ معجم (العين) المرجع الوحيد لمرويات أبي ليلى، فقد وردت مرويات عنه في (تهذيب اللغة) للأزهري، و(المخصص) لابن سيده، و(تاج العروس) للزبيدي، و(معجم البلدان) لياقوت الحموي، وكثير منها لم نعثر عليها في العين.

١٦.تميزت بعض مرويات أبي ليلى اللغوية بإضافة بعض الألفاظ التي أهملها الخليل رغم نصه على استعمال مادته، كما في (النيم).

وختاما فالله أسأل أن أكون قد وفقت في جمع ودراسة استدراكات أبي ليلى على الخليل في كتاب العين، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت بالمصادر والمراجع:

- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، ت: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –الكويت ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن على بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ أَبُو جَعْفَر الفهرى المقرى اللغوى المالكى، ت: عبد الملك بن عيضة الثبيتي، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، ت: محمد بدوي المختون، ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة، ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.
- تصريف الأسماء ، محمد الطنطاوي، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، الطبعة السادسة١٤٠٨هـ.
- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
- التقفية في اللغة، أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي، ت: خليل إبراهيم العطية، – مطبعة العاني – بغداد ١٩٧٦م.

- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، ت: عبد العليم الطحاوي، إبراهيم إسماعيل الأبياري، وآخرون، دار الكتب– القاهرة.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠١م.
- الجراثيم، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة– دمشق.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني، ت: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.
- ديوان أبي دواد الإيادي، ت: أنوار محمود الصالحي، وأحمد هاشم السامرائي، دار العصماء– دمشق، الطبعة الأولى١٤٣١هـ –٢٠١٠م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب – الجماميز.
- ديوان امرئ القيس، شرح: عبد الرحمن المصطاوي، ص ١٢٦، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- ديوان أوس بن حجر، ت: محمد يوسف نجم، دار بيروت١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.
- ديوان تأبط شرا وأخباره، ت: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.
- ديوان ذي الرمة، تقديم وشرح: أحمد حسن بج، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى١٤١٥هـ –١٩٩٥م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى شرح: حسن علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- ديوان القطامي ت: محمود الربيعي، الهيئة المصرية للكتاب ٢٠٠١.
- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية، القاهرة – مصر ، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م.

- شرح الفصيح لثعلب، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي، ت: سليمان إبراهيم العايد.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، ت: عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، ت: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شعر ابن ميادة، جمع وت: حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية –دمشق، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، ت: حسين عبد الله العمري – مطهر علي الإرياني وآخرون، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة: الخامسة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.

- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، ت ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، ت: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- كتاب الألفاظ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.
- الكنز اللغوي في اللَسَن العربي، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي – القاهرة.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: دائرة المعارف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية١٣٩٠هـ /١٩٧١م.
- اللغة ، جوزيف فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠م.
- مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – طبيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد، دار ابن قتيبة– الكويت.

- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت:عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- المحيط في اللغة، الصاحب، إسماعيل بن عباد، ت: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- معجم الأدباء، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الفكر بيروت، الطبعة: الثانية ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.
- معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ت: دكتور أحمد مختار عمر، دار الشعب – القاهرة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- معجم متن اللغة، أحمد رضا ، دار الحياة – بيروت، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المُغْرِب في ترتيب المُعرِب، أبو الفتح ناصر الدين المطرزي، ت: محمود فاخوري - عبد الحميد مختار، دار أسامه بن زيد، حلب - سوريا، الطبعة: الأولى،١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن «كراع النمل»، ت: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- المُنَجَّد في اللغة، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن «كراع النمل»، ت: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

المجلات والدوريات العلمية:

- مجلة آداب الرافدين - جامعة الموصل ، بحث (أبو ليلى الأعرابي ومروياته اللغوية في كتاب العين) عبد العزيز ياسين عبد الله ، ع: السادس والأربعون، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- مجلة كلية اللغة العربية – المنوفية– جامعة الأزهر، بحث(استدراكات عرام السلمي على الخليل بن أحمد في كتاب العين – دراسة لغوية)، السيد محمد علي نصر الدين، المجلد الثامن والثلاثون العدد الثاني ٢٠٢٣ م.
- مجلة النجاح، المجلد الثاني، ع: السادس١٩٩٢م، بحث (الشاهد اللغوي) يحيى عبد الرؤوف جبر.